

مظاهر فونولوجية في كتاب
(العقد النضيد في شرح القصيد)
للسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)*

أ. م. د. علاء حسين علي الخالدي
جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية
dr.alkhaleidi@Yahoo.com

م. م. وميض عبد الله حميد العبيدي
المديرية العامة لتربية ديالى
WamidAbdailh@Yahoo.com

المقدمة

يتجه هذا البحث إلى دراسة طائفة من المظاهر الفونولوجية التي اشتمل عليها كتاب (العقد النضيد في شرح القصيد) لـ(السمين الحلبي)، إذ تعدُّ نوعًا من التغيرات الصوتية التركيبية في أصوات اللغة، تحكمها قوانين صوتية، تضبط بنيتها، وتعمل على إبراز معالم التباين فيها؛ وصولاً إلى حالة الانسجام الصوتي، وإقرار شكلية في سلسلة النطق وتيار الكلام، وما يتبع ذلك من تغيرات بفعل التباين في العادات النطقية للمتكلمين بها. وقد جرى تصنيف المادة التي اشتمل عليها بتوزيع الموضوعات فيه بين قسمين، ينطوي أحدهما على دراسة: الإبدال، والإتباع، والإدغام، وهي مظاهر فونولوجية عامة، بمعنى أن التعامل الصوتي فيها يكون عامًا يشمل المجتمع اللغوي على نحو عام، في حين ينطوي القسم الآخر على دراسة: الإمالة، والهمز، وهما مظهران فونولوجيان خاصان، إذ إن التعامل الصوتي فيهما يكون خاصًا ببيئة لغوية بعينها تتسم به هي من دون المجتمع اللغوي العام، أي أنه منحسر في الإطار اللهجي الخاص.

* مجلة الأستاذ ، العدد ٢١٨ ، لسنة ٢٠١٦ م .

إن التعاملات الصوتية في نحو عام، تحكمها فكرة وجود تأثر وتأثير يحدث بين الأصوات المتجاورة في السلسلة الكلامية.

إن هذا التأثير قد يسير نحو الأمام أو يسير نحو الخلف، وهذا يعرف باتجاه التأثير، أما نوع التأثير فقد يكون كاملاً يَمَحِي فيه أحد الصوتين في الآخر ويفنى فناءً تاماً بحكم عملية التأثير هذه، ويسمى حينئذٍ إدغامًا، وقد يكون التأثير ناقصًا، ويحدث بين الأصوات الصامتة ويكون من الإبدال، ويحدث بين أصوات المد فيكون من الإبتاع أو ما يعرف بالتوافق المدي أو الحركي.

ولا ريب في أن ذلك إنما هو ضرب من المشاكلة والمقاربة، ونزوع نحو التخفيف، والابتعاد عن كل ما يثقل في عملية النطق.

وهذا كله يرجع إلى اعتبارات صوتية بحتة، إذ هو محكوم بقوانين صوتية ثابتة يميل فيها الناطقون، بفعل ما ترسخ لديهم من عادات نطقية، نحو اختزال الجهد العضلي وتقليله في عملية النطق، ويؤثرون السهولة واليسر أيضًا، ويدفعون فيها كذلك الثقل بالخفيف.

وقد اشتمل كتاب (العقد النضيد) للسمين الحلبي على جهود كبيرة في مجالات درس الصوتي؛ مما يجعل من بحثنا هذا خطوة باتجاه إبراز ما أسهم فيه علماء العربية في مجال الدراسات اللسانية.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا في أعمالنا خدمة للغتنا العربية، وأن يجعل نيتنا خالصة لوجهه الكريم.. وهو ولي ذلك والموفق له.

أولاً: مظاهر فونولوجية عامة:

الإبدال

يشار إلى الإبدال بأنه إقامة صوت مقام صوت آخر^(١)، مع الإبقاء على سائر أصوات الكلمة بفعل البيئة اللغوية المحيطة بها^(٢).

وقد أشار السمين في حديثه عن مجموعة من الأصوات، إلى أن بعض هذه الأصوات أبدلت من بعض، إذ حدث فيها نوع من القلب أو الإبدال^(٣)، ويُطْلَقُ لفظ (البدل) في الحالات التي حدث فيها إبدال بين الحروف الصحيحة (أي الصامتة)، وذكر أن الوجه من الإبدال هو تحقيق ضرب من المجانسة بين الأصوات المتقاربة، ليكون الانتقال بينهما سائماً^(٤). ذلك أن أصوات اللغة تختلف فيما بينها في المخارج والصفات من جهرٍ وهمسٍ وشدةٍ ورخاوةٍ وتقخيمٍ وترقيقٍ وغير ذلك، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، أو كان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً، حدث بينهما شدٌّ وجذبٌ، وتكون الغلبة لأحدهما، إذ يجذب أحد الصوتين الآخر إليه ويؤثر فيه؛ مما يسبب اندماجه فيه أو قلبه إلى صوتٍ ثالثٍ مقارب له في المخرج أو الصفات، وهذا التماثل يميل إليه المتكلم؛ تحقيقاً للتوافق والانسجام بين الأصوات واقتصاداً في الجهد المبذول في أثناء نطقها^(٥).

(١) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ٢٠٩.

(٢) ينظر: معجم علم الأصوات: ٩.

(٣) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٢٦٠، ٢٩٠، ٦٢٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٣.

(٥) ينظر: التطور اللغوي: ٢٢، ومباحث في علم اللغة: ٩٨.

وتتدرج عملية الإبدال تحت ما يصطلح عليه بالمماثلة (Assimilation)، إذ يستبدل فيها صوت بآخر، ويحصل هذا الأمر تحت تأثير صوت ثالث، يجاوره في الكلمة أو في الجملة^(٦).

وأطلق القدماء على هذا التغيير عدة مصطلحات منها: ((التقريب والمضارعة))^(٧)، و((تجانس الصوت وتشاكله))^(٨) و((المناسبة))^(٩).

وقسم المحدثون أنواع التأثير إلى التأثير المقبل للدلالة على تأثير الصوت الأول في الثاني، ويطلق عليه، أيضاً بـ(التقدمي)، والتأثير المدبر، ويطلق على تأثير الصوت الثاني في الأول، أي عكس المقبل، ويطلق عليه أيضاً، تسمية (الرجعي)، وإن حدثت مماثلة تامة بين الصوتين المتجاورين فالتأثير (كلي)، وإن كانت المماثلة في بعض خصائص الصوت فالتأثير (جزئي)^(١٠).

وذكر السمين حالات حصل فيها الإبدال بين صوتين، أشار في بعض تلك الحالات إلى وجود علاقة صوتية بينهما، على أساس التقارب في المخرج أو الصفة، ولا وجود، في بعض آخر منها لهذه العلاقة. والظاهر تيقنه من ضرورة وجود علاقة صوتية تسوغ حدوث الإبدال، ويظهر الأمر جلياً في حديثه عن الإبدال الحاصل بين (السين والصاد)^(١١).

والحقُّ أنّ ظاهرة (الإبدال)، بصفة عامة، لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق

(٦) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٤.

(٧) الكتاب: ٤٧٧/٤.

(٨) شرح المفصل: ٣١٨/١٠.

(٩) شرح الشافية: ٤/٣.

(١٠) ينظر: التطور اللغوي: ٢٢-٢٣، والأصوات اللغوية (أنيس): ١٨٠.

(١١) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٣٦٥-٣٦٦.

المتابعة، وهذا التقارب لا بد أن يتصور على أساس من الدراسة الصوتية الدقيقة، فالأصوات تلتقي في خصائص مشتركة، وتتباعد بخصائص أخرى، فإذا تحقق للصوتين أساس القرابة الذي يجمعهما أمكن لأحدهما أن يتبادل مع الآخر^(١٢)؛ وعلى هذا الأساس تنبغي دراسة الإبدال والأمثلة الخاصة به، ويمكن توقع حدوثه على النحو الآتي^(١٣):

- ١- الإبدال بين الحروف المتدانية في المخرج الواحد.
- ٢- الإبدال بين الحروف المتجاورة في المخرج الواحد.
- ٣- الإبدال بين الحروف المتقاربة المخارج.
- ٤- الإبدال بين الحروف المتباعدة المخارج وبينها جامع صوتي.
- ٥- الإبدال بين الحروف المتباعدة المخارج وليس بينها جامع صوتي.

١- الإبدال بين الحروف المتدانية في المخرج الواحد:

يحدث هذا الإبدال إذا كانت الحروف فيه أدنى إلى بعضها في المخرج من غيرها إذا كان معها فيه غيرها، كالهزة والهاء فهما وإن كانا من (حروف الحلق) إلا أنهما أدنى إلى بعضها من العين التي هي في (حروف الحلق) أيضاً، وقد ذكر السمين أمثلة لهذا الإبدال منها:

أ- الهزة والهاء:

وهما صوتان من أقصى الحلق، في وصف القدماء^(١٤)، وحنجريان، في وصف المحدثين^(١٥)، وقد ذكر السمين أمثلة حدث فيها الإبدال بين الهزة والهاء، ومن ذلك قوله: ((هراق) لأنَّ أرقُتُ هو الأصل، من: أراق يُريقُ إراقَةً، ثم أُبدِلت

(١٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨.

(١٣) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٩٨.

(١٤) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٣، وسر صناعة الإعراب: ١/٦٩-٨٠.

(١٥) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١١٣-١١٤.

الهمزة هاءً فقيلاً: هَرَقْتُ))^(١٦)، ولا يخفى أنّ ثَمَّ علاقة صوتية قائمة بين المبدل والمبدل منه، وأشار سيبويه إلى أنّ الهاء تبدل من الهمزة في نحو: هرقت وأرقت وهمرت وأمّرت، وهرحت وأرحت، وهياك وإياك^(١٧)، وقد أشار السمين إلى الإبدال في (أرقتُ) بأنّ الهاءَ فيه بدلٌ من الهمزة، وليست الهمزة بدلاً من الهاء، ناسباً هذا القول إلى أهل النحو، واصفاً إيَّه بأنه موافق للقياس^(١٨).

وذكر أنّ الهمزة تبدل من الهاء في (آل)^(١٩)، ونسب هذا الرأي إلى جماعة النحويين^(٢٠)، ثم أشار إلى أنه قد ذهب جماعةٌ منهم الكسائي وابن الباذش إلى أنّ أصل ألفِ ((ءآل)) واوٌ، والأصل: أول، من: آل يؤولُ، أي رجّع، وآل الرّجل يَرْجِعون إليه في نسبٍ أو دينٍ أو طريقة^(٢١)، وقد تقلب الهاء همزة نحو: (ماء) إذ الأصل فيه: مَاه أو (مَوَه) قلبت الواو ألفاً والهاء همزة^(٢٢).

وثمة علاقة وطيدة بين الصوتين، فضلاً عن أنّ اللغة تميل إلى السهولة والتيسير، وتحاول التخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل بها أصواتاً أخف منها، وأكثر القبائل تميل في عاداتها النطقية إلى الابتعاد عن الهمزة؛ لأنّه حرف عسير النطق، وسوغ إبدال الهاء من الهمزة خفة الهاء^(٢٣).

(١٦) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٥١.

(١٧) ينظر: الكتاب: ٢٣٨/٤.

(١٨) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٥٢، وبنظر: إبراز المعاني: ٢٦٨/١.

(١٩) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٥٢-٤٥٣.

(٢٠) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٩٢/١، وسر صناعة الإعراب: ١٠٠/١-١٠٣، والممتع: ٣٤٨/١-٣٥٠، ولسان العرب، مادة (أهل).

(٢١) ينظر: الإقناع: ٢٢٧/١، وشرح الشافية: ٢٠٨/٣.

(٢٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٠١/١، والعقد النضيد: ٤٥٣.

(٢٣) ينظر: التطور اللغوي (مظاهره وعمله وقوانينه): ٧٦.

ب- التاء والبدال:

يخرج كل من التاء والبدال مما بين طرفي اللسان وأصول الثنانيا، مع اتصافهما بالشدّة (٢٤)، ومن الأمثلة التي أبدلت فيها تاء الافتعال دالاً نحو: (ازْدَجَرَ) والأصل فيه: (ازْتَجَرَ)، أو طاءً نحو: (اضْطَبَّر) والأصل: (اضْتَبَّر) وغيرها (٢٥).

وأشار السمين إلى هذا الإبدال، وذكر أنّ التاء تقلب دالاً، بقوله ((لفظة (يزداد) من الفعل زاد، والأصل: يزيّد، فلتحرك الياء بعد فتحة فانقلبت ألفاً، وأبدلت التاء دالاً)) (٢٦).

ج- السين والصاد والزاي:

أشار السمين إلى الإبدال الواقع بين هذه الأصوات عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وذكر اختلاف القراء في لفظة (الصراط) على اعتبار أنّه لفظٌ واحد أتى معرفاً ومنكراً، فقرأه بعضهم بالسين، وقرأه أكثرهم بالصاد الخالصة وهي قراءة الجمهور، وقرأه بعضهم بإشمام الصاد زائياً (٢٧)، وقد وجه قراءة السين على أنها الأصل؛ لأنّ اللفظ من الاستِراط، وهو الابتلاع، وسُمِّي الطريقُ سِراطاً لكونه كالمبتلع لسالكه، ومما يدل على أنّ السين هي الأصل أيضاً استعمالهم الصادَ مكانها، ولا يُعْتَقَد أنّ الصادَ هي الأصل؛ لأنّ الصاد أقوى من السين ومُجانسةٌ للطاء لاشتراكهما في الاستعلاء، وهم لا يَرُدُّون الأقوى إلى الأضعف، ولا يَقْلِبُون إلا للتجانس والخِفة؛ لأنّ السين مستقلةٌ والصاد مستعليةٌ (٢٨)،

(٢٤) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٤، وسر صناعة الاعراب: ١/٢٠٢-٢٠٣، والعقد النضيد: ٥٠٥.

(٢٥) ينظر: الكتاب: ٤/٢٣٩، والأصول: ٣/٢٧٠، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١/١٧٤.

(٢٦) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٦٢، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٢٠٠، الإبدال: ٩٠/١.

(٢٧) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٣٦٣-٣٦٥، والسبعة: ١٠٥-١٠٦.

(٢٨) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٣٦٦-٣٦٧، والحجة للقراء السبعة: ١/٥٠.

وعدَّ السين أصلًا في لفظ (الصراط) هو مذهب أغلب العلماء^(٢٩)، وأمَّا قراءة الصاد فلقد صد المجانسة والخفة؛ فإنَّ السين منفتحة مستقلة، والصاد مطبقة مستعلية، والطاء كذلك، فالسين مع الطاء بينهما تنافر؛ لأنَّه خروج من تسفل إلى تصعد، ومن انفتاح إلى إطباق، بخلاف الصاد معها، وإنَّما أُبدلت الصاد من السين لاشتراكهما في المخرج والصفير والهمس^(٣٠).

وأمَّا قراءة إشماء الصاد زايًا فذكر السمين أن ((فيها الحرص على المناسبة؛ لاشتراك الزاي والصاد في الجهر، ومن قرأ بين الحرفين جمع بين اللغتين))^(٣١). والمقصود باللغتين الصاد والزاي الخالصتين، وذكر ابن مجاهد أنَّ بعضهم قرأ (الزراط) بالزاي الخالصة^(٣٢)، ورأى بعضهم أنَّ قراءة (الزراط) بالزاي خالصة خطأ، وأنَّ ما سُمع بالإشمام أو المضارعة^(٣٣)، وقراءة (الصراط) بالصاد أصوب، اتباعًا لخط المصحف؛ ولإجماع أكثر القراء عليه، فضلًا عن مشابهة الصاد بالطاء بالإطباق^(٣٤).

(٢٩) ينظر: السبعة: ١٠٧، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١٦٨/٢، والبحر المحيط: ١٤٤/١.

(٣٠) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٣٦٧، والسبعة: ١٠٧، وينظر: الكتاب: ٤٧٨/٤، والإبدال: ١٧٣/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢١١/١، وشرح المفصل: ٥١/١٠، وشرح الشافية: ٢٣٠/٣-٢٣٣.

(٣١) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٣٦٧.

(٣٢) ينظر: السبعة: ١٠٥-١٠٦.

(٣٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٥١/١.

(٣٤) ينظر: السبعة: ١٠٧، والكشف: ٣٥/١.

الإتباع

عرف اللغويون العرب القدماء أن لبعض الحركات تأثيرًا في بعض وبنوا على ذلك ظاهرة الإتباع^(٣٥)، واستعمل هذا المصطلح في الإشارة إلى الحالة التي يحصل فيها إتباع بين الحركات. وهي من المواضيع الصوتية الخالصة، ويشار إليها بأكثر من مصطلح منها: التوافق الحركي، أو الانسجام الحركي^(٣٦)، أو الاتباع، أو الإتباع الحركي، أو التوافق المدي: (Vowel Harmony).

وهي: ((ظاهرة من ظواهر التطور في أصوات المد في الكلمات، فالكلمات التي تشتمل على أصوات مدّ متباينة، تميل في تطورها في أثناء النطق إلى الانسجام حتى لا ينتقل اللسان من صوت مدّ إلى صوت مدّ آخر مغاير له، وتختلف اللغات واللهجات في درجة الميل إلى هذا الإتباع اختلافًا بيّنًا، إذ إن بعضها بسبب طبيعة الأداء البطيء يجنح إلى نطق أصوات الكلمة نطقًا مُتأنيًا، فيسمح لها ذلك بنقل اللسان من الضم إلى الكسر، أو إلى الفتح، في أصوات المد المتوالية من غير أن يشعر المتكلم بثقل ذلك، على حين تجنح اللغات أو اللهجات ذوات الأداء السريع بوجه عام إلى الإتباع ومجانسة الأصوات؛ كيلا يثقل عليها الانتقال من موضع إلى موضع آخر بعيد))^(٣٧).

فالانسجام والإتباع - أو التوافق الحركي - كان يميز بعض اللهجات من بعضها الآخر، فلقد لوحظ أن اللهجات العربية القديمة التي كانت في البداية تميل عمومًا إلى التوافق بين الحركات، في حين كانت لهجات الحضر غير ميالة إلى هذا

(٣٥) ينظر: الكتاب: ٢/٢٥٥، ومعاني القرآن، للفراء: ١/٣-٦، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٢٠.

(٣٦) في اللهجات العربية: ٨٦.

(٣٧) في الأصوات اللغوية: ١٨٣، وينظر: البحث الصوتي عند الكوفيين: ١٨٢.

التوافق، بيد أن هذا لا يعني أن التوافق بين الحركات كان يقتصر على لهجات البادية وإنما قد يكون في لهجات الحضر أيضًا^(٣٨). قال الفراء: ((قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، اجتمع القراء على رفع الحمد، وأمّا أهل البدو فمنهم من يقول: (الحمْدُ لله)، ومنهم من يقول: (الحمْدِ لله)، ومنهم من يقول: (الحمْدُ لله) فيرفع الدال واللام... وأمّا من خفض الدال من (الْحَمْدِ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد؛ فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبل، فكسر الدال ليكون على المثال من أسمائهم، وأمّا الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضمتان مثل: الخُلم والعُقْب، ولا تتكرّر أن يُجَعَلَ الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام))^(٣٩).

ورأى السمين أن ((الرفع أجود؛ لأنّ فيه عمومًا))^(٤٠).

ويتضح مما ذكر آنفًا، أن التجاور الصوتي في أصوات المدّ إذا كان أحدهما مغايرًا للآخر تولدت بينهما حالة من التجاذب. وأن اللجوء إلى الإتياع، والغاية المرجوة منه تحقيق حالة من الانسجام والتوافق. وقد يدخل هذا الأمر ضمن الحديث عن اتجاه التأثير الذي تقدم ذكره، إذ أشير في طائفة من الأمثلة إلى أن الصوت الأول هو الذي يتبع الثاني، أي ((أن صوت المد المتأخر هو الذي يؤثر في صوت المدّ المتقدم وهذا الضرب من الإتياع يسميه المحدثون إتياعًا رجعيًا Regressive

(٣٨) في اللهجات العربية: ٨٦.

(٣٩) معاني القرآن: ٤-٣/١.

(٤٠) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٢٤.

أي تأثر الصوت الأوّل بالصوت الثاني))^(٤١)، ومثال ذلك (الحمد لله) بكسر الدال واللام.

وأشير في أمثلة أخرى إلى أن الصوت الثاني هو الذي تأثر بالأول، ويعني هو التابع، وهو الضرب الآخر من الإتياع، ونلاحظ في هذا الضرب ((أن الإتياع يكون للصوت الأوّل وهو ما أطلق عليه الإتياع التقدمي Progressive))^(٤٢).

الإدغام

لا جرم أن الإدغام نوعٌ من التقريب الصوتي^(٤٣)، أي هو تقريب صوت من صوت ويقع في درجات أقصاها حالة التماثل. ويُلقأ إليه من أجل ((التماس الخفة والحرص على البيان))^(٤٤).

وأشار ابن يعيش إلى أن ((الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين))^(٤٥).

وقد أشار السمين إلى الإدغام بقوله: ((أن ترفع لسانك بالحرفين رفعةً واحدة؛ لأنّ الناطق بالحرف المدغم ناطقٌ بحرفين أوّلهما ساكنٌ والثاني متحرّكٌ))^(٤٦).

(٤١) في الأصوات اللغوية: ١٨٥.

(٤٢) المصدر نفسه: ١٨٥، والبحث الصوتي عند الكوفيين: ١٨٤.

(٤٣) ينظر: الخصائص: ١٤١/٢.

(٤٤) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: ٧٣.

(٤٥) ينظر: شرح المفصل: ١٠/١٢١، وشرح الشافية: ٣/٢٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك:

١٠٣/٦، وحاشية الصبان: ٤/٣٦٦، وجهود الكوفيين في علم الأصوات: ٧٠، والبحث

الصوتي عند الكوفيين: ١٤١، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٢٥.

(٤٦) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٠١.

ويمثل الإدغام نوعًا من التأثير بين الصوتين المدغمين ويدخل في ضمن ما يصطلح عليه بالمماثلة (Assimilation)^(٤٧)، إذ هو ضرب من التأثير الصوتي الكامل، يقع في الأصوات المتجاورة، إذا كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة^(٤٨)، وقيل إن الإدغام هو تحويل صوتين متتاليين إلى صوت واحد طويل^(٤٩). ويشار إلى هذا المصطلح بجملة من العبارات منها (المماثلة الكاملة)^(٥٠)، و(المماثلة الكلية)^(٥١)، وقد يشار إليه بمصطلح (المماثلة)^(٥٢) فقط.

– فائدة الإدغام:

قال سيبويه: ((وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يدركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه فأدغموا؛ لتكون رفعة واحدة، وكان أخفَّ على ألسنتهم مما ذكرت لك))^(٥٣)، ويلحظ أن سيبويه مصيب في تعبيره وسابق نظريات علم الصوت الحديث^(٥٤)، وقد ذهب السمين إلى ذلك أيضًا في قوله: ((إنما آثرت العربُ الإدغام طلبًا للخفة))^(٥٥)، وفي قوله أيضًا: ((إن الإدغام شرع تخفيفًا))^(٥٦).

(٤٧) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ١٥١.

(٤٨) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٣٢.

(٤٩) ينظر: معجم علم الأصوات: ١٤.

(٥٠) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٨٧.

(٥١) ينظر: المدخل: ٢٢٤، والمدخل في علم الأصوات المقارن: ١٢٨.

(٥٢) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ١٦٤.

(٥٣) الكتاب: ٤/٤١٧.

(٥٤) ينظر: شرح صوتيات سيبويه: ١٧٨.

(٥٥) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٠١.

(٥٦) المصدر نفسه: ٤٨٠.

وأرجع الدكتور إبراهيم أنيس الإدغام في طائفة من الأصوات إلى نظرية السهولة التي نادى بها (غورتيو وتتي) وتؤكد هذه النظرية أن ((الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي وتلتمس أسهل السبل، مع الوصول إلى ما يهدف إليه من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدثين معه، فهو لهذا يميل إلى استبدال السهل من أصوات لغته، بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي كبير، ومثل الإنسان في هذا مثله في معظم الظواهر الاجتماعية، يحاول عادة الوصول إلى غرضه من أقصر الطرق كلما أمكن ذلك))^(٥٧)، ورأى أن العرب قد أشاروا إلى مضمون هذه النظرية في أثناء كتبهم، إذ عزوا الكثير من التطورات الصوتية في العربية إلى ثقل الصوت وخفته^(٥٨).

- أقسام الإدغام:

يقسم الإدغام على أساس كونه في كلمة واحدة أو كلمتين إلى: الإدغام المتصل وهو ما وقع فيه التأثير بين الصوتين في كلمة واحدة، والثاني الإدغام المنفصل وهو ما وقع فيه التأثير بين الصوتين في كلمتين منفصلتين، وقد أشار إلى ذلك طائفة من علماء اللغة والتجويد^(٥٩)، ومن العلماء من قسم الإدغام على حسب الحركة والسكون، فكان على ضربين الإدغام الصغير، وهو ما كان فيه الصوت الأول من الصوتين المدغمين ساكنًا في الأصل. والإدغام الكبير، وهو ما كان فيه الصوت الأول من الصوتين المدغمين متحركًا في الأصل، وأسكن للإدغام^(٦٠).

(٥٧) الأصوات اللغوية، (أنيس): ١٨٨-١٨٩.

(٥٨) ينظر: المصدر نفسه، (أنيس): ١٨٩.

(٥٩) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٧، والأصول: ٣/٤٠٥، وشرح المفصل: ١٠/١٢٢.

(٦٠) ينظر: التيسير: ٢٩، والإقناع: ١/١٩٥.

أما قسمته على أساس المخرج والصفة فهو فيها على قسمين أيضًا، إدغام المتماثلين وهو اتفاق الحرفين في المخرج، أو الصفة^(٦١)، وإدغام المتقاربين هو تقارب الحرفين في المخرج، أو الصفة^(٦٢)، وقد زاد علماء التجويد المتأخرون قسمًا ثالثًا لهذا التقسيم، وهو إدغام المتجانسين وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا ويختلفان صفةً^(٦٣).

وقد ذكر السمين ضربين رئيسين في الإدغام، إذ قال: ((وهو ينقسم عند القرءاء قسمين إدغام صغير، وإدغام كبير، فالكبير ينقسم قسمين إدغام مثلين، وإدغام متقاربين، وإنما سُمِّي هذا النوع من الإدغام بالكبير لتأثيره في تسكين المتحرّكات؛ ولأنّه يعمُّ إدغام المتماثلين والمتقاربين، وهذا بخلاف الإدغام الصغير؛ فإنّه لا يكون إلا في متقاربين، ولا يكون الأوّل منهما إلا ساكنًا وهو في تسعة أحرف يجمعها قولك (ذَلْ ثَرَبٌ دَفْنَتْ) وكلُّ القرءاء تعرضوا للإدغام الصغير ولم يتركه منهم أحدٌ، وأما الإدغام الكبير فقد أسقطه جماعة من المصنفين كالمهدوي، ومكي وبعضهم ذكره مع الفرش في كل سورة))^(٦٤).

فالإدغام بين متماثل، ويكون في الحرفين اللذين يتحدان في الصفة والمخرج، ومتقارب، ويكون في الحرفين اللذين يتحدان إما في الصفة أو في المخرج^(٦٥). وقد أفرد السمين فصلًا خاصًا بالإدغام الكبير، ناسبًا إياه إلى أبي عمرو بن العلاء، قال أبو شامة: ((إنّ مدارَ الإدغام على أبي عمرو فعنه أخذ وإليه أسند،

(٦١) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٧، والأصول: ٣/٤٠٥، وشرح الشافية: ٣/٢٣٥.

(٦٢) ينظر: الكتاب: ٤/٤٤٥، والأصول: ٣/٤٠٥، وشرح الشافية: ٣/٢٣٥.

(٦٣) ينظر: النشر: ١/١٧٨، وشرح المقدمة الجزرية: ٤٢٧ (الحمد).

(٦٤) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٠٢-٤٠٣.

(٦٥) ينظر: الخصائص: ٢/١٤٥، والأصول: ٣/٤٠٥، وشرح الشافية: ٣/٢٣٥.

وعنه اشتهر من بين القراء السبعة))^(٦٦)، وجاء في كتاب الإدغام لأبي عمرو: ((الإدغامُ كلامُ العرب الذي يجري على ألسنتها، لا يحسنون غيره))^(٦٧)، وقوله: ((والإدغام هو: اللفظ بحرفين حرفًا كالثاني مشددًا. وينقسم إلى كبير وصغير:

فالكبير: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركًا سواء كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين، وسمي كبيرًا لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل لما فيه من الصعوبة وقيل لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين.

والصغير: هو الذي يكون الأول منهما ساكنًا وكل منهما ينقسم إلى جائز وواجب وممتنع كما هو مفصل عند علماء العربية))^(٦٨).

- إدغام المتماثلين:

يقصد به اتفاق الصوتين المتعاملين مخرجًا وصفة كإدغام النون في النون وغيرهما، ممّا التقى فيه مثلان، وعند التقاء المثليين تحذف حركة أولهما ويدغم في الآخر، ومن ثمّ يتخذ اللسان عند النطق بهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه^(٦٩)، ويقع هذا الإدغام في كلمة واحدة، وفي كلمتين. وأشار السمين إلى ذلك على هذا النحو:

١- إدغام المثليين من كلمة:

ذكر السمين أنّ أبا عمرو لم يدغم جميع ما التقى فيه المثلان من كلمة في القرآن حاشا حرفين فأبّه أدغمهما وهما: ﴿مَاسَلَكُكُمْ فِي سَفَرٍ﴾ [المدثر: ٤٢]، و﴿فَإِذَا

(٦٦) إبراز المعاني: ٢٥٥/١،

(٦٧) كتاب الإدغام الكبير في القرآن: ٣٩، والمصباح الزاهر: ٦٦١، وجمال القراء: ٤٩٠/٢، والنشر: ٢٧٥/١.

(٦٨) كتاب الإدغام الكبير في القرآن: ٤٠-٤١، وينظر: الإقناع في القراءات: ١٩٥/١، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٩٩.

(٦٩) ينظر: الكتاب: ٤٣٧/٤، والأصول: ٤٠٥/٣، وشرح المقدمة الجزرية: ٤٢٧ (الحمد).

فَضِيئُهُ مَنَسِكُكُمْ ﴿ [البقرة: ٢٠٠]، وأظهر: ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]، وشبهه مما التقى فيه المثلان من كلمة واحدة^(٧٠)، وأشار السمين إلى أنّ اصطلاح القراء على الحرفين المتقدمين بأنهما من كلمة واحدة فيه نظرٌ؛ لأنّهما في الأصل من كلمتين: الضمير وما اتصل به، ولما كان الضمير متصلًا ولم ينفصل أشبهه الكلمة الواحدة^(٧١)، ثم بيّن أنّ العلة في إدغام هذين الحرفين إتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، مع ثقل هاتين الكلمتين، وتوالي المتحركات في (سَلَكَكُمْ) وثقل الجمع في (مناسككم)^(٧٢)، والدليل على أنّ المثلين من كلمة واحدة يدغمهما جميع العرب نحو: (فَرٌّ) و(مَفَرٌّ) وإذا كانت من كلمتين ففيهما الوجهان^(٧٣).

٢- إدغام المثلين من كلمتين:

ذكر السمين أنّ إدغام المثلين من كلمتين يكون بشروط، منها: أن يكونا صحيحين ومعتلين، فإن كانا صحيحين، فإنما أن يكون الأول ساكنًا، وإمّا أن يكون متحركًا، فإن كان ساكنًا، أدغمه جميع العرب، نحو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّى﴾ [النمل: ٢٨]، وإن كان الأول متحركًا، فإنما أن يكون ما قبله متحركًا أو ساكنًا، فإن كان متحركًا جاز فيه لغتان: الإظهار؛ لفصل الحركة بين المثلين، والإدغام؛ للثقل، وكلاهما حسن، نحو (جَعَلَ لَكَ). وإن كان ما قبله ساكنًا معتلاً جاز فيه الوجهان أيضًا نحو: (دار راشد) يُسَكَّن ويُدغم ولا يُعْتَدُّ بالتقاء الساكنين؛ للمدّ الذي في أصوات العلة، وإن كان الساكن صحيحًا يُظهر لا غير نحو (اسم موسى)^(٧٤).

(٧٠) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤١٠.

(٧١) ينظر المصدر نفسه: ٤١٠.

(٧٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٠-٤١١.

(٧٣) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٧.

(٧٤) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٢٦.

- إدغام المتقاربين:

هو ما تقارب فيه الصوتان في المخرج أو الصفة، أو في مجموعهما^(٧٥)، ولا يمكن إدغام الصوتين المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين؛ لأنَّ الإدغام يكون بإخراج الصوتين من مخرج واحد، ويكون دفعة واحدة وباعتماد تام، والصورتان المتقاربتان لا يمكن إخراجهما من مخرج إلا بعد تصييرهما متماثلين؛ لأنَّ لكل صوت منهما مخرجًا على حدة، وأنَّ الصوتين المتقاربين أُجريا مجرى المثليين لتقاربهما؛ لأنَّ فيهما بعض النقل، فلما وُجد فيهما من النقل بهذا القدر فعل بهما ما فعل بالمثليين من رفع اللسان، بالصوتين رفعة واحدة، ليخف النطق بهما^(٧٦)، ولم نجد المتقدمين من علماء العربية والتجويد يفرقون بين مصطلحي (المتقاربين) و(المتجانسين) وكان مصطلح (المتقاربين) عندهم يؤدي معنى المصطلحين معًا، بخلاف علماء التجويد المتأخرين الذين ميّزوا بين ما يحمله كل من المصطلحين من دلالة^(٧٧).

وكذلك كان فعل السمين في دمج (المتقاربين) و(المتجانسين) تحت اصطلاح (المتقاربين)، إذ ذكر أنَّ التقارب يكون في المخرج خاصة أو في الصفة خاصة، أو يكون فيهما، وأنَّ إدغام المتقاربين يكون في كلمة أو في كلمتين، ويجري على مرحلتين: إحداهما: تسكين المدغم، وهذا مشترك بين إدغام المثليين والمتقاربين. والأخرى: قلب الأول إلى جنس الثاني لتمكّن الإدغام - هذا هو الجادة - وقد يُبدل الثاني للأول، نحو: امدح هلالاً، وهذا لم يقع في القرآن - أعني اجتماع الحاء

(٧٥) ينظر: الكتاب: ٤/٤٤٥-٤٤٦، والنشر: ٢٧٨/١.

(٧٦) ينظر: شرح الشافية: ٣/٢٣٥.

(٧٧) ينظر: النشر: ٢٧٨/١.

والهاء، والثاني: امدح عَيْنَه، يُقَالُ فِيهِمَا: اَمْدَحَلًا، وَاَمْدَحَيْتَهُ، وقد وقعَ هذا الثاني في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران]، فالقراء على الأصل يقلبون الأوَّلَ للثاني، والنحويون يأبونَ إدغامَ مثل هذا إلا بقلبِ العينِ حاءً - وإن كان خلاف الأصل^(٧٨).

وقد فصل السمين في الأصوات التي تدغم في مقاربتها سواء كانت من كلمة أو من كلمتين، وجاء ذكر ذلك كما يأتي:

١ - إدغام المتقاربين من كلمة:

أشار علماء التجويد إلى أنه لم يدغم من المتقاربين من كلمة إلا القاف في الكاف^(٧٩)، وذكر السمين أن القاف تدغم في الكاف بشرطين: أحدهما: وجود حرفٍ متحرِّكٍ قبل القاف، والآخر: وجود ميم جمعٍ بعد الكاف، ومقاربة القاف للكاف من وجهين، أحدهما: المخرج، فإن القاف من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك، ومخرج الكاف أسفل من ذلك قليلاً، والآخر: الصفة: وذلك أنهما من الشديدة المنفتحة^(٨٠)، وإنما اشترط ما ذكر من تحرك ما قبل القاف ووجود ميمٍ بعد الكاف، لتأكد النقل بالحركة وميم الجمع، وقد أشار إلى أن ما أدغم من المثليين في كلمة، نحو: ﴿مَنْسِكِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿مَأْسَكِكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢]، فإن فيه الأمرين: تحرك ما قبل الأوَّل، وميم الجمع^(٨١).

(٧٨) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٧٠-٤٧١، وينظر: الكتاب: ٤٥١/٤ و٤٧٤، شرح الشافية: ٢٧٦/٣.

(٧٩) ينظر: السبعة: ١١٦، والتيسير: ٢١، والنشر: ٢٨٦/١.

(٨٠) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٧٥-٤٧٦.

(٨١) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٦.

وأشار إلى اختلاف القراء في قوله تعالى: ﴿طَلَقَنَّ﴾ [التحريم: ٥] بالإظهار والإدغام^(٨٢)، وقد رجح الداني قراءة الإدغام قائلًا: ((وبه قرأت، وهو القياس لثقل الجمع والتأنيث))^(٨٣)، ورأى أن إدغام ﴿طَلَقَنَّ﴾ أحق من إدغام ﴿خَلَقَنَّ﴾ [البقرة: ٢١] وغيرها، ووجه الأحقية أن الإدغام شرع تخفيفًا، ولا شك أن ﴿طَلَقَنَّ﴾ أثقل من ﴿خَلَقَنَّ﴾؛ لأن فيه ما في ﴿خَلَقَنَّ﴾ من تحرك ما قبل القاف، ومن علامة دالة على الجمع، ويزيد عليه بسببين، أحدهما: التأنيث؛ لأنَّ النون تدلُّ على التأنيث، والميم على التذكير، والآخر: تشديد النون^(٨٤).

وأما من أظهر، فبسبب أن ﴿خَلَقَنَّ﴾ وغيرها أحق بالتغير وهو إسكان الميم وحذف صلتها، فسوغ ذلك أن تُغيّر الكلمة - أيضًا - بالإدغام - بخلاف نون جمع المؤنث^(٨٥).

ويبدو أن الإدغام أحسن ما يكون في الكلمة التي يقل فيها الإعلال، وواضح أنه نوع من التأثير الرجعي، يحدث من أجل التقليل من ثقل تتابع المتقاربين؛ تسهيلًا لعملية النطق، ولتقليل الجهد العضلي المبذول^(٨٦).

٢- إدغام المتقاربين من كلمتين:

ذكر السمين الأصوات التي تدغم في مقاربتها من كلمتين ورتبها على حسب المخارج، في قوله: ((وأما ترتيبها على المخارج: فالحاء والقاف والكاف والجيم والشين والضاد والسين والذال والتاء والذال والثاء والراء واللام والنون والميم والباء،

(٨٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٧٩، والسبعة: ٦٤٠-٦٤١.

(٨٣) التيسير: ٢٢.

(٨٤) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٨٠.

(٨٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٨١.

(٨٦) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٧٥.

وذكروا في هذه الحروف ما لا يجوز إدغامه في مقاربه وهي خمسة: الضاد والشين والراء والفاء والميم يجمعها قولك: (ضم شفر))^(٨٧)، ثم شرع في ذكر إدغام بعض الحروف في بعض كما يأتي:

- الحاء:

ذكر أنّ الحاء تدغم في العين في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحِرِحَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] لا غير، وتظهر فيما سواه نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وغيرها و﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عمران: ٤٥] و﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ﴾ [المائدة: ٣]، وذكر السمين أنّ العلة في إدغام الحاء في العين أنها متقاربان في المخرج؛ لأنّهما من وَسَطِ الحَلْقِ، وهما مشتركان في الانفتاح والاستقبال^(٨٨)، والنحويون يمنعون إدغام هذا النوع؛ لأنّ الحاء أقوى من العين، ويقولون: متى أدغم أُبدلتِ العَيْنُ حَاءً ثُمَّ يُدْغَمُ، وقد ذكر بأن في العين قوّة تقاوم قوّة الحاء، وهو الجَهْرُ وبعضُ الشِدَّةِ الموجودان في العين^(٨٩).

وليس ثمة مانع من هذا الإدغام؛ لأنّ القوانين الصوتية فيها ما يسوّغه؛ وأنّه لا فرق بين الحاء والعين إلا في أنّ الأولى مهموسة والثانية نظيرها المجهور^(٩٠).

- القاف والكاف:

ذكر علماء العربية والتجويد أنّ القاف والكاف يُدْغَمُ كل منهما في الآخر^(٩١)، وقد أشار السمين إلى أنّ القاف تُدْغَمُ في الكاف وأنّ الكاف تُدْغَمُ في القاف بشرط

(٨٧) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٩٠-٤٩١، وينظر: التيسير: ٢٣.

(٨٨) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٩٧، وينظر: الكتاب: ٤/٤٥١، شرح الشافية: ٢٧٦/٣، الإقناع: ٢٠٩/١، والنشر: ٢٩٠/١.

(٨٩) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٩٧، والكتاب: ٤/٤٤٩، والممتع: ٤٣٣.

(٩٠) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٧٧.

أن يتحرك ما قبل الأَوَّل، نحو قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١] مثالاً لإدغام القاف في الكاف مع تحرُّك ما قبل القاف، و﴿لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠] مثالاً لإدغام الكاف في القاف، فإن سكن ما قبلهما أظهر نحو: ﴿وَقَوَّكَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، وعِلَّةُ هذا الإدغام التقارب في المخرج والاشتراك في الشدَّة والافتتاح^(٩٢)، وإدغام القاف في الكاف أحسن من عكسه؛ لأنَّ الكاف أقرب إلى الفم، والقاف أقرب إلى الحلق^(٩٣).

وقد يسوِّغ حدوث هذا الإدغام، أنه لا فرق بين الصوتين إلا في أنَّ القاف أعمق قليلاً في أقصى الحنك، وكذلك جعلوا القاف مهموسة، وبذلك توافق الكاف في هذه الصفة^(٩٤).

- الجيم:

يرى علماء التجويد أنَّ الجيم تُدغم في الشين والتاء^(٩٥)، وذكر السمين أنَّ الجيم تُدغم في حرفين فقط: أحدهما التاء في قوله تعالى: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ ﴿٣﴾ تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣-٤]، والآخر الشين المعجمة في قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطْرَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، وهي قبل المعارج في الترتيب، لكنَّه ضاق عليه النظمُ فقدم ما هو مؤخَّرٌ، ولذلك أشار لها الناظم بعبارة (قَبْلُ) أي قبل المعارج^(٩٦)، والوجهُ في إدغام الجيم في الشين اشتراكهما في المخرج، وفي بعض الصفات؛ فحسُن الإدغامُ. أمَّا إدغام الجيم

(٩١) ينظر: الكتاب: ٤/٤٥٢، والأصول: ٣/٤١٥-٤١٦، والتيسير: ٢٥، والنشر: ١/٢٩٢.

(٩٢) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٤٩٨.

(٩٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤٩٧-٤٩٨.

(٩٤) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٨٥، وعلم اللغة العام (الأصوات): ٦٥.

(٩٥) ينظر: التيسير: ٢٦، والنشر: ١/٢٨٩.

(٩٦) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٠٠.

في التاء، فالتاء بعيدة عن الجيم؛ لأنها تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، لكن لما أُدغمت الجيم في الشين أُدغمت في التاء لقربها من الشين؛ لأن الشين - بما فيها من التقشي - تتصل بمخرج التاء، مع اشتراكهما في الشدة والاستفال والانفتاح، ولا يُبالى ببعد المخرج؛ فالحرف قد يُدغم فيما بُعد منه مخرجًا وشاركه في الصفة^(٩٧)، وذكر سيبويه أن الجيم تُدغم في الشين^(٩٨)، ولم يذكر أن الجيم تُدغم في التاء، وقد وصفه ابن الباذش بأنه تجوز لتباعده مخرجيهما، وتحقيقه إخفاء الحركة^(٩٩)، ووصفه بعضهم بالقبيح^(١٠٠).

- الشين:

النحويون يمنعون إدغام الشين في مقاربيها؛ لأن فيها تقشيًا، فكروها إذهابه بالإدغام؛ ولأن مخرجها استطال لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء فبعدت عن الجيم، ولم تدغم فيها^(١٠١)، أمّا علماء التجويد فقد جوّزوا إدغامها في السين باختلاف بينهم^(١٠٢)، وذكر السمين أن الشين أُدغمت في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿لَا بُدْعُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، ووجه إدغام الشين في السين - وإن كانت الشين من وسط اللسان وما فوقه من الحنك، والسين من طرفه وأصول الثنايا العليا - مع أن الشين بما فيها من التقشي تتصل بما يقرب من مخرج السين، وهما مشتركان أيضًا في الهمس والرخاوة والانفتاح والاستفال، وضمير السين يُقاوم تقشي

(٩٧) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٠١.

(٩٨) ينظر: الكتاب: ٤٥٢/٤.

(٩٩) ينظر: الإقناع: ٢٠٠/١-٢٠١، والممتع: ٤٥٣.

(١٠٠) ينظر: النشر: ٢٩٠/١.

(١٠١) ينظر: الكتاب: ٤٤٨/٤، والأصول: ٢٢٧/٣.

(١٠٢) ينظر: التيسير: ٢٨، والنشر: ٢٩٢/١.

الشين^(١٠٣)، فالانتشار في مخرج الشين قريبا من مخرج السين وسوغ وقوع الإدغام، وقد جوّز الداني الوجهين: الإدغام والإظهار بقوله: ((وبالوجهين قرأت))^(١٠٤). ويلحظ مجيء هذا النوع من الإدغام في القرآن الكريم في موضع واحد مختلف فيه^(١٠٥)، وأنه يمكن تسويغه من الناحية الصوتية^(١٠٦).

- الضاد:

منع النحويون إدغام الضاد في مقاربتها، لما فيها من الاستطالة^(١٠٧)، وقد جوّز سيبويه إدغامها في الطاء في الاتصال في: اَطَّعَ في اضْطَجَعَ؛ لاتصالهما واتفقهما في الإطباق والاستعلاء^(١٠٨). وجوز علماء التجويد إدغامها في مقاربتها على اختلاف بينهم^(١٠٩)، وذكر السمين أنّ الضاد أُدْغِمَتْ في الشين في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿لِيَعِضْ شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢]، وإظهار فيما عداه نحو قوله تعالى: ﴿الْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس: ٢٦]، ﴿وَالْأَرْضَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣]، والوجه في إدغام الضاد في الشين أنّ الشين من وسط اللسان والضاد من أقصى حافّته، وأيضا فإنّ في الشين تَقَشِّيًا واستطالةً أشدّ من استطالة الضاد، فكانت أزيد من الضاد، والأنقص يُدْغَم في الأزيد^(١١٠). وذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أنّ ما روي من إدغام

(١٠٣) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٠٢-٥٠٣.

(١٠٤) جامع البيان للداني: ٤٠٥/٢.

(١٠٥) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ١٨٦.

(١٠٦) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٧٦.

(١٠٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢١٤/١، وشرح الشافية: ٢٧٤/٣.

(١٠٨) ينظر: الكتاب: ٤٧٠/٤.

(١٠٩) ينظر: التيسير: ٢٨، والنشر: ٢٩٣/١.

(١١٠) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٠٣.

الضاد في مقاربتها لغة شاذة^(١١١). والعلّة في امتناع إدغام الضاد في مقاربتها؛ لأنّ فيها استطالة وإطباقًا واستعلاء، وليس في مقاربتها ما يشاركها في هذا^(١١٢). ولم يرد هذا الإدغام إلا في مثال واحد مختلف فيه^(١١٣). ولعل منع هذا النوع من الإدغام أو عدم تجويزه ناشئ من صعوبة إدغام أصوات الإطباق في مقاربتها، لأنها تحتاج إلى جهد كبير من أجل فنائها في غيرها، ومعلوم أنّ الصوت المدغم يمرّ بأكثر من مرحلة قبل إذهابه في غيره^(١١٤).

- السين:

يذهب النحويون إلى أنّ أصوات الصفيّر بعضها يدغم في بعض، ولا تدغم هي في غيرها من الأصوات؛ لأنّ الإدغام يذهب صفيّرها^(١١٥)، وذهب علماء التجويد إلى أنّ السين تدغم في الزاي، وتدغم في الشين باختلاف بينهم^(١١٦). وذكر السمين أنّ السين أدغمت في الزاي في موضع واحد بلا خلاف، في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَلْفُوسٌ زُوجَتْ﴾ [التكوير: ٧]، وتدغم في الشين بخلاف في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، ووجه إدغام السين في الزاي أنّهما من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، فهذا التقارب في المخرج والصفة، وهما يشتركان أيضًا في الانفتاح والاستقلال والصفيّر، وفي الزاي مزيةً بالجهر، ووجه إدغامها في الشين ما تقدّم في إدغام الشين في السين، وإدغامها في الشين متفق على حسنه؛ لقوة الشين

(١١١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢١٤/١، وينظر: شرح المفصل: ١٤٠/١٠.

(١١٢) ينظر: الممتع: ٤٣٨.

(١١٣) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ١٨٨.

(١١٤) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٧٦.

(١١٥) ينظر: الكتاب: ٤٦٤/٤، وشرح الشافية: ٢٧٨/٣.

(١١٦) ينظر: التيسير: ٢٨، والنشر: ٢٩٢/١.

بِنَقْشِهَا^(١١٧)، وقد رجح أبو عمرو الدانيّ قراءة الإدغام، بإدغام السين في حرفين: (الْفُؤْسُ زُوِّجَتْ) بلا خلاف، و(الرَّأْسُ شَيْبًا) بخلاف، قائلًا: ((وبالإدغام قرأت، وعليه أُعَوِّلُ))^(١١٨)، وعلّة الإدغام ما تقدم، وعلّة الإظهار أنّ الكلمة خَفَّتْ بتخفيف الهمزة، فاستغنت عن التخفيف بالإدغام^(١١٩)، والقراء متفقون على إظهار السين عند الشين في قوله تعالى: ﴿لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]، لخفة اللفظ بفتحها بعد السكون^(١٢٠).

- الدال:

أشار علماء التجويد إلى أنّ الدال تدغم في عشرة أصوات هي: (التاء، والثاء، والميم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء)^(١٢١). وذكر السمين أنّها تدغم في التاء نحو: ﴿فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والسين نحو: ﴿يَكَادُ سَنَا﴾ [النور: ٤٣]، وذال نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢] وغيرها، والشين نحو: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ [يوسف: ٢٦] وغيرها، والضاد نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ ضُرَاءٍ﴾ [يونس: ٢١] وغيرها، والثاء نحو: ﴿لَمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا﴾ [الإسراء: ١٨]، والزاي نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتًا﴾ [النور: ٣٥]، والصاد نحو: ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، والطاء نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ ظَلَمِهِ﴾ [المائدة: ٣٩]، والجيم نحو: ﴿دَارَ الْخَلْدِ جَرَاءً﴾

(١١٧) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٠٦.

(١١٨) التيسير: ٢٩.

(١١٩) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٠٦.

(١٢٠) ينظر: النشر: ٢٩٢/١، والعقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٠٦.

(١٢١) ينظر: إبراز المعاني: ٩٢/١، والنشر: ٢٩١/١، وجعلها الداني تسعة بإخراج الشين

منها، ينظر: التيسير: ٣٠.

[فُصِّلَتْ: ٢٨] (١٢٢)، والوجهُ في إدغام الدال في هذه الأحرف: التقارب في المخرج بين الدال وهذه الأصوات، أمَّا التاءُ فإنَّها من مخرج الدال، وهو من طَرَفِ اللسان وأصولِ الثنايا العليا، وهما يشتركان في الانفتاح والاستفالِ والشِدَّة، وأمَّا السينُ فقريبةٌ من مخرج الدال؛ لأنَّها من طَرَفِ اللسان وأصولِ الثنايا العليا، وهما يشتركان في الانفتاح والاستفالِ والشِدَّة، وأمَّا السينُ فقريبةٌ من مخرج الدال؛ لأنَّها من طَرَفِ اللسان وما بين الثنايا العليا وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال، وصغيرِ السين يُقاوِمُ جهرِ الدال، وأمَّا الذالُ فقريبةٌ منها؛ لأنَّها بَعْدُها في المخرج بقليل، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال، والذالُ وإن كانت شديدةً مجهورةً فالذال من مخرج الظاء، والظاءُ مطبِقٌ مستعل، فقاوِمُ ذلك شِدَّةُ الدال وجهرها، وأمَّا الشينُ فمن وَسَطِ اللسان، وتتَّصَلُ بِتَقَشِّيها إلى مخرج الدال، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال، وتَقَشِّيها يقاوِمُ جَهْرَ الدال ويزيدُ عليه، وأمَّا الضادُ فمن أقصى حافةِ اللسان، لكن تستطيلُ إلى ما يلي الأضراس، وهما مشتركان في الجهرِ، وتزيدُ الضادُ بالإطباق والاستعلاءِ والاستطالة، وأمَّا التاءُ فقريبةٌ منها؛ لأنَّها بَعْدُها بقليل، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفال ويقاوِمُ جَهْرَ الدالِ وشِدَّتْها ما ذُكِرَ في ذال؛ لأنَّها من مخرجها، وأمَّا الزايُ فهي قريبةٌ منها، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفالِ والجهرِ وتزيدُ الزايُ بالصَّغِيرِ، وأمَّا الصادُ فقريبةٌ منها، وفي الصادِ إطباقٌ واستعلاءٌ وصغيرٌ يقابلُ ما فيها من الجهرِ والشِدَّة، وأمَّا الظاءُ فقريبةٌ منها أيضًا، وهما مشتركان في الجهرِ، وتزيدُ الظاءُ بالإطباق والاستعلاء، وأمَّا الجيمُ فشاركتها في الانفتاح والاستفالِ والجهرِ

(١٢٢) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٠٨.

وَالشِّدَّةِ، فَتَكَافَأَ^(١٢٣)، فالذال تقارب هذه الأصوات بالمخرج أو في صفة أو أكثر من صفات الدال.

- التاء :

ذكر علماء التجويد أنّ التاء تدغم في عشرة أصوات هي: (الطاء، والذال، والثاء، والظاء، والضاد، والشين، والجيم، والسين، والصاد، والزاي)^(١٢٤)، وتابع السمين فأخبر أنّ التاء تُدغم في عشرة أصوات سواء أكانت بعد متحرك أم ساكن، وقد جاء في بعض الأصوات منها الوجهان، إذ تدغم في الطاء نحو قوله تعالى: ﴿ الصَّلِحَتِ طَوِينِ ﴾ [الرعد: ٢٩]، والذال نحو: ﴿ وَالذَّرِينِ ذَرَوَا ﴾ [الذاريات: ١]، والثاء نحو: ﴿ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولُ ﴾ [آل عمران: ٧٩]، والظاء نحو: ﴿ الْمَلِكَةُ ظَالِجِي ﴾ [النساء: ٩٧]، والضاد نحو: ﴿ وَالْعَدِيَّتِ صَبَحًا ﴾ [العاديات: ١]، والشين نحو: ﴿ بِأَرْبَعَةِ شَهَاءِ ﴾ [النور: ٤]، والجيم نحو: ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ ﴾ [المائدة: ٩٣]، والسين نحو: ﴿ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾ [الفرقان: ١١]، والصاد نحو: ﴿ وَالْمَلِكَةُ صَفَا ﴾ [النبأ: ٣٨]، والزاي نحو: ﴿ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا ﴾ [الزمر: ٧٣]^(١٢٥).

والوجه في إدغام التاء في هذه الأصوات ما تقدم في فصل الدال، فاقصر على ذكر الصفات على الترتيب، أمّا السين فمشاركة للتاء في الانفتاح والاستفال والهمس، وفي التاء شِدَّةٌ يقابلها صفير السين فتكافأ، وأمّا الذال فتشاركها في الانفتاح والاستفال، وفي الذال جهر يقابل شِدَّةَ التاء، وأمّا الشين فتشاركها في الانفتاح

(١٢٣) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٠٨-٥١٠، والكتاب: ٤٣٣/٤-٤٣٥،
والأصول: ٤٠٠/٣-٤٠٢.

(١٢٤) ينظر: التيسير: ٣١-٣٢، والنشر: ٢٨٧/١.

(١٢٥) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥١٨-٥١٩.

والاستفال والهمس، وتَقَشِّي الشين يُقَابِلُ بِشِدَّةِ التاء، وَأَمَّا الضادُ ففِيهَا مِنَ الْجَهْرِ مَا يُقَاوِمُ شِدَّةَ التاءِ، وَيَزِيدُ عَلَيْهَا بِالْإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ وَالِاسْتِطَالَةِ، وَأَمَّا التاءُ المَثَلَةُ فَتَشَارِكُهَا فِي الْإِنْفِتَاحِ وَالِاسْتِفَالِ وَالْهَمْسِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يُقَاوِمُ شِدَّةَ التاءِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ مِنْ مَخْرَجِ الذالِ جَرَتْ مَجْرَاهَا، وَأَمَّا الزاي فَتَشَارِكُهَا فِي الْإِنْفِتَاحِ وَالِاسْتِفَالِ، وَيُقَاوِمُ شِدَّةَ التاءِ صَفِيرُ الزاي وَجَهْرُهَا، وَأَمَّا الصادُ فَتَشَارِكُهَا فِي الْهَمْسِ، وَصَفِيرُهَا يُقَاوِمُ شِدَّتِهَا، وَتَزِيدُ عَلَيْهَا بِالْإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ، وَأَمَّا الظاءُ فَجَهْرُهَا قَابِلٌ شِدَّةَ التاءِ، وَزَادَتْ الظاءُ بِالِاسْتِعْلَاءِ وَالْإِطْبَاقِ، وَأَمَّا الجيمُ فَتَشَارِكُهَا فِي الْإِنْفِتَاحِ وَالِاسْتِفَالِ وَالشِدَّةِ وَتَزِيدُ بِالْجَهْرِ، وَأَمَّا الطاءُ فَتَشَارِكُهَا فِي الشِدَّةِ، وَتَزِيدُ بِالْإِطْبَاقِ وَالِاسْتِعْلَاءِ وَالْجَهْرِ وَالْقَلْقَلَةِ^(١٢٦). فَالتقارب في المخرج مسوغ هذا الإدغام، فضلاً عن أن التاء تتفق مع هذه الأصوات بصفة أو أكثر مما جعل الإدغام أقوى، والإدغام في جميع ما ذكر أحسن من الإظهار، لأن أصل الإدغام في أصوات الفم وطرف اللسان، وإنما كان فيها أولى لكثرتها، وما كثر استدعى التخفيف، فلذلك حسن الإدغام في هذه الأصوات^(١٢٧).

ومعنى ذلك أن التقارب والتجانس في المخارج والصفات بين الدال وهذه الأصوات سبب الإدغام؛ فعند إدغام التاء في الذال يجب انتقال مخرج التاء إلى مخرج الأصوات اللثوية مع السماح للهواء بالمرور حين النطق بها لتصبح رخوة كالذال، وبهذا تماثل التاء الذال فيحدث الإدغام، أما إدغامها في الجيم فبجهر التاء فتصير دالاً، ثم ينتقل مخرجها من أصول الثنايا العليا إلى وسط الحنك، وبهذا تلتقي

(١٢٦) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥١٦-٥١٧.

(١٢٧) ينظر: الكتاب: ٤/٤٦٢، والممتع: ٤٤٥.

بالجيم؛ لأنها أقرب أصوات وسط الحنك إلى الدال في الصفة وبهذا يحصل الإدغام^(١٢٨).

- التاء:

ذكر السمين أن التاء المثلثة تُدغم في خمسة أحرف، فتدغم في التاء نحو: ﴿حَيْثُ تَوَمَّرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]، والسين نحو: ﴿الْحَدِيثُ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾ [القلم: ٤٤]، والدال نحو: ﴿وَالْحَرْثُ ذَلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤] وليس غيره، والشين نحو: ﴿حَيْثُ شَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، والضاد نحو: ﴿حَدِيثُ صَيْفٍ﴾ [الذاريات: ٢٤]، والوجه في إدغامها في هذه الأحرف إنما هو التقارب؛ لأن التاء من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، والذال مثلها، والتاء قريبة منها، وكذا السين، والضاد من أقصى حافة اللسان، وتتصل بمخرج التاء؛ لما فيها من الاستطالة، والشين من وسط اللسان، إلا أنها بتقريبها تتصل إلى مخرج الضاد، فضلاً عن أن التاء تتفق مع هذه الأصوات ببعض الصفات^(١٢٩).

- الدال:

ذكر السمين أن الدال تُدغم في الصاد نحو: ﴿اتَّخَذَ صَاحِبَةً﴾ [الجن: ٣]، والسين نحو: ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ [موضعان الكهف: ٦١، ٦٣]، ووجه إدغامها التقارب المشار إليه في الدال - مع مشاركتها لهما في الرخاوة، وما فيهما من الصغير يقابل ما في الدال من الجهر، وتزيد الصاد بالإطباق والاستعلاء^(١٣٠)، وإدغام الدال والتاء

(١٢٨) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٧٨-١٧٩.

(١٢٩) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٣٤-٥٣٥، وينظر: التيسير: ٣١، والنشر: ٢٨٩/١.

(١٣٠) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٣٥، وينظر: التيسير: ٣٢، والنشر: ٢٩٢/١.

في هذه الأصوات أحسن من الإظهار؛ لأنّ الإدغام أصله في أصوات طرف اللسان^(١٣١).

- الراء واللام:

منع سيويوه إدغام الراء في اللام؛ لأنّ الإدغام يُذهِبُ ما في الراء من التكرير.^(١٣٢)، وأجاز الكسائي والفرّاء إدغام الراء في اللام؛ لأنّها عندما تدغم فيها تصبح لامًا، ولفظ اللام أسهل من أن تأتي براء فيها تكرر، فلام بعدها، وهي مقاربة للفظ الراء، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد^(١٣٣).

وذهب السمين وعلماء التجويد إلى أنّ الراء تُدغم في اللام بشرطين، هما: عدم فتحها، وعدم سكون ما قبلها نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم﴾ [إبراهيم: ٣٢]، ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، فإذا انفتحت بعد ساكنٍ وجب الإظهار، نحو: ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ١٠]، واستثنى كلمة (قال) بحيث تُدغم لامه في الراء وان كانت مفتوحةً بعد ساكنٍ، نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة: ٣٠] ^(١٣٤)؛ وذلك لكثرة دور هذه الكلمة مع الراء^(١٣٥)، ولقوة مدة الألف^(١٣٦)، ووجه

(١٣١) ينظر: الكتاب: ٤/٤٦٢، والممتع: ٤٤٦.

(١٣٢) ينظر: الكتاب: ٤/٤٤٨، و ينظر: سر صناعة الاعراب: ١/١٩٣.

(١٣٣) ينظر: شرح المفصل: ١٠/١٤٣، وشرح الشافية: ٣/٢٧٤.

(١٣٤) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٣٦-٥٤٠، وينظر: التيسير: ٣١، والنشر: ٢٩٢/١-٢٩٣.

(١٣٥) ينظر: النشر: ١/٢٩٤.

(١٣٦) ينظر: التيسير: ٣٢.

الإدغام التقارب في المخرج. وإنما أظهرنا حيثُ فُتِحَا بعد ساكنٍ لخفة اللفظ^(١٣٧)، فمن أدغم مال إلى تسهيل النطق، ومن لم يدغم كان مراعيًا للقياس.

- النون:

أشار سيبويه إلى أنّ النون تُدغم في الراء واللام، لتقارب المخارج، من طرف اللسان، والاتفاق في الشدة^(١٣٨). وذكر السمين أنّ النون تدغم في الراء واللام بشرط أن يتحرك ما قبلها، نحو: ﴿أَنْزَمْنَا لَكَ﴾ [الشعراء: ١١١]، و﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فإن سكن ما قبلها لم يُدغم حينئذٍ نحو: ﴿أَمْرًا يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، واستثنى كلمة (نَحْنُ) فإن النون فيها تُدغم في اللام وإن سکن ما قبلها، نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، بسبب ثقلها بالضمّة، ولكثرة الدّور^(١٣٩)، أمّا وجه إدغام النون في الراء واللام، فهي التقارب في المخرج والصفة^(١٤٠)، فضلاً عن أنّ هذه الأصوات الثلاثة تتّصف بأنّها من أوضح الأصوات الساكنة في السمع^(١٤١).

- الميم:

منع النحويون إدغام الميم في الباء؛ لأنهم يقبلون النون ميماً بعد الباء، فإذا وقع الميم مع الباء لم يغيّروه؛ لأنهم يفرون إليه من النون^(١٤٢)، وذهب السمين وعلماء التجويد، إلى أنّها تُسكّن قبل الباء وتخفى فيها، بشرط أن تكون بعد حركة،

(١٣٧) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٣٦-٥٣٨، والكتاب: ٤/٤٣٣، والأصول: ٤٠٠/٣-٤٠٢.

(١٣٨) ينظر: الكتاب: ٤/٤٥٢.

(١٣٩) ينظر: التيسير: ٣٢، والنشر: ١/٢٩٤-٢٩٥.

(١٤٠) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٤١، وينظر: التيسير: ٣٢، والنشر: ١/٢٩٤-٢٩٥.

(١٤١) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٨٤.

(١٤٢) ينظر: الكتاب: ٤/٤٤٧، والأصول: ٣/٤٢٨.

وسواءً كانت حركتها هي حركة إعراب أم بناءً نحو: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ﴾ [القيامة: ١]، ﴿حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨]، فإن سَكَنَ ما قبلها أظهرت نحو: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقد ذهب الداني إلى أنه ليس بإدغام فقال: ((والقراء يعبرون عن هذا بالإدغام وليس كذلك؛ لامتناع القلب فيه))^(١٤٣)، وأشار السمين إلى أنه حُوْفِظَ على بقاء غُنَّةِ الميم، ولم يحافظ على غنة النون حين أدغمت في الراء واللام؛ لأنَّ في الراء قوَّةً بالتكرير، واللام محمولةٌ عليها، فضلاً عن أن الباء أقوى من الميم؛ لأن الباء حرفٌ شدة، والميم بين الرِّخوةِ والشِّدَّةِ ففي الباء قوة الشدَّةِ كما في الراء قوَّةُ التكرير^(١٤٤).

- الباء:

أشار السمين إلى أنَّ الباء تُدغَمُ في الميم في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ [البقرة: ٢٨٤]^(١٤٥)، وتظهر فيما سواه نحو: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١]^(١٤٦)، والوجهُ في إدغام الباء في الميم للتقارب في المخرج والصفات؛ وذلك أنَّهما مشتركان في المخرج والانفتاح والاستفال والجهر، وفي الباء قَلَقَلَةٌ وشِدَّةٌ، وفي الميم غنَّةٌ وبعض شِدَّةٍ^(١٤٧)، وإنما اختصَّ ((يعذب)) دون غيره - لأنَّ (يعذب) ثَقُلَ بكسر عَيْنِهِ مشددةً وضمَّ لامِهِ،

(١٤٣) التيسير: ٣٢، وينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٤٧، والنشر: ٢٩٤/١.

(١٤٤) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٤٧.

(١٤٥) في خمسة مواضع: آل عمران، الآية (١٢٩)، والمائدة، الآيتان (١٨ و ٤٠)، والعنكبوت، الآية (٢١)، والفتح، الآية (١٤).

(١٤٦) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٥٤٩-٥٥٠.

(١٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤٩-٥٥٠، وينظر: الكتاب: ٤/٤٤٧، والأصول: ٣/٤٢٨،

والتيسير: ٣١، والنشر: ٢٨٧/١.

فخَفِّفْ بالإدغام، وقيل: لأنَّ (يعذب) في البقرة: ٢٨٤ ساكن الباء^(١٤٨)، فهو واجبُ الإدغام فأدغمَ غيره، وإن لم تسكن باؤه، وقد يعلل بأنَّه قد جاوره مدغم: إمَّا مُمَاتِلٌ أو مُقَارِبٌ، وذلك لأنَّه يَقْتَرِنُ بـ ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١] ، وبـ ﴿وَيَعْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٤٠]، فهما مدغمان، فأدغمَ ما جاورهما، وهذا ما ذهب إليه الداني^(١٤٩).

هذه صورة واضحة من منهج السمين في الإدغام، وهي دليل قاطع على مدى استيعابه لخصائص الأصوات العربية، وفهمه الدقيق للمخارج والصفات فيها، وطبيعة العلاقة الرابطة بين هذه الخصائص مع عملية المقاربة والتماثل الصوتي. وهذا أمر يدل على حالة من النضج في الدرس الصوتي العربي القديم بوجه عام، وأن دراسة الإدغام لديهم تعكس منهجًا واضحًا وسليماً، وأكبر برهان على ذلك جعلهم مقدّمة الإدغام بيان المخارج والصفات للأصوات العربية^(١٥٠)، يُعرف منها ما يُدغم من الأصوات وما لا يدغم، وما يحسن إدغامه وما لا يحسن، فضلاً عن عدّهم الإدغام مطلبًا من مطالب الذوق الاستعمالي للغة، يقوم به الناطق كلما أراد السهولة في النطق.

(١٤٨) قرأ أبو عمرو بإسكان الباء في موضع البقرة المذكور. ينظر: التيسير: ٨٥.

(١٤٩) ينظر: جامع البيان: ٤٢٥/٢.

(١٥٠) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٤-٤٣٤، وشرح الشافية: ٢٥٠/٣.

ثانياً: مظاهر فونولوجية خاصة:

الإمالة

١- تعريف الإمالة:

أشار السمين إلى أن: ((إمالة الألف أن تتحو بها نحو الياء، ومن لازم ذلك أن يُنحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة...))^(١٥١)، وهذا تعريفٌ شاملٌ للإمالة لأنَّه تضمَّن إمالة الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة.

ويصفها أرتورو شاده بقوله: ((فمن تقريب صوت إلى صوت تالٍ، أو سابقٍ - والحال الثانية أندر من الأولى - يعدُّ سيويوه، ونعدُّ نحن، حادثاً صوتياً مشهوراً، وهو الحادث الذي يسميه النحويون العرب (الإمالة): وهي تقريب لفظ فتحة قصيرة أو ممدودة - يعني فتحة تليها ألف - من لفظ الكسرة، وأكثر ما يكون سبب هذا الحادث وجود كسرة بجوار الفتحة الممالة، كما يقع في قولك: عابِد، وعِماد، وما يشبههما))^(١٥٢)، ورأى جان كانتينو أنَّه سيكون: ((نطق الفتحة (ـِ) نطقاً أمامياً فيقتربُ مخرجها من مخرج الـ / e / في الفرنسية وبل حتى / i /))^(١٥٣).

ويقابل الإمالة مصطلحا الفتح، والتفخيم، وقد اختلف العلماء في الإمالة والفتح أو التفخيم، أيهما أصل للآخر، فذهب بعضهم إلى أصالة الفتح وفرعية

(١٥١) العقد النضيد، تح: أحمد بن علي بن حيان حريصي: ٤، وينظر: الكشف: ١/١٦٨، شرح المفصل: ٩/٥٣، والإيضاح: ٢/٢٨٨.

(١٥٢) علم الأصوات عند سيويوه وعندنا: ٨١-٨٢، مع ملاحظة أن عبارة (فتحة تليها ألف) التي جيء بها لإيضاح دلالة الفتحة الممدودة، ليست سديدة، ذلك أنها لم يرد بها سوى الألف، ولا وجود للفتحة قبلها، كما هو مقرر ومعلوم في الدرس الصوتي الحديث، ولعل المحاضر (الدكتور أ. شاده)، الذي أثبت العبارة، بحسب إشارة المحقق لذلك، إنما أثبتها على جهة الإيضاح وتقريب الصورة لمتلقي محاضرتة.

(١٥٣) دروس في علم أصوات العربية: ١٥٦.

الإمالة^(١٥٤)، وذهب آخرون إلى أصالة كل منهما^(١٥٥)، والفتح والإمالة لغتان نزلَ بهما القرآن الكريم، ولِقَارِيهِ أَنْ يَأْخُذَ بِهِمَا، وفي هذا الشأن يقول السخاوي (ت ٦٤٣هـ): ((والإمالة والتفخيم لغتان، وبجميع ذلك نزلَ القرآن، وليس بعض القراءة أولى من بعض، ولم يزلْ نُقَلْ ذلك مُتَوَاتِرًا من زمان رسول الله ﷺ حتى وصل إلينا))^(١٥٦).

٢ - الفائدة أو الغرض من الإمالة:

الغرض من الإمالة هي تقريب الأصوات بعضها من بعض التماسًا للخفة، وليكون عمل اللسان من موضع واحد^(١٥٧).

وقد أشار السمين إلى إفادة الإمالة التقريب والمشاكلية بين الأصوات، في قوله: ((أما فائدتها: فاعلم أنَّ الغرض الأصلي من الإمالة هو التقريب من الأصل، والتشاكل في اللفظ))^(١٥٨).

٣ - أسباب الإمالة:

أشار السمين إلى أسباب إمالة الألف الستة، قائلًا: ((وجملة أسباب إمالة الألف - ستة: الأول: الانقلاب عن الياء، والثاني: مآلها إلى الياء، والثالث: كونها

(١٥٤) ينظر: الكشف: ١/١٦٨.

(١٥٥) ينظر: جمال القراء: ٢/٤٩٨، والنشر: ٢/٣٢.

(١٥٦) جمال القراء: ٢/٤٩٨.

(١٥٧) ينظر: الكتاب: ٤/١١٧.

(١٥٨) العقد النضيد، تح: أحمد بن علي بن حيان حريصي: ٤، وينظر: الكشف: ١/١٧٧،

التبصرة والتذكرة: ٢/٧١٠، الإقناع: ١/٢٦٨، الموضح في وجوه القراءات وعللها: ١/٢٠٩،

النشر: ٢/٢٤.

بدل عين ما يقال فيه فِلْتُ^(١٥٩)، والرابع: ياء قبلها أو بعدها، والخامس: كسرة قبلها أو بعدها، السادس: التناسب))^(١٦٠).

وهذه الأسباب لإمالة الألف لا الفتحة، وشرع في ذكرها، وهي على الترتيب:
السبب الأول: ((أن تكون الألف منقلبة عن ياء وهي طرف في اسم نحو: مَرَسَى أو فعلٍ، نحو: رَمَى))^(١٦١).

السبب الثاني: ((مآلها إلى الياء باتِّفاقٍ دون ممازجةٍ، نحو: ألف التأنيث المقصورة، مثل: حُبْلَى فَإِنَّهَا تَوُولُ إِلَى الْيَاءِ فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ فَأُمِيتَتْ تَشْبِيهًا بِالْأَلْفِ))^(١٦٢).

السبب الثالث: ((أن تكون مبدلة من عين ما يُقال فيه: فِلْتُ سواءً أكانت من واوٍ، نحو: خاف أصله: خَوَّفَ، أم عن ياءٍ، نحو: طاب، أصله: طيب، فإذا أسندت هذا النوع من الفعل إلى تاء المتكلم، قُلْتُ: خِفْتُ وَطِبْتُ - بحذف عين الكلمة - فيصير وزنه: فِلْتُ، واحترز مما يقال فيه: قُلْتُ بالضم نحو: قُلْتُ، فَإِنَّهُ لَا يِمَالُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَاءَ فِيهِ وَلَا كَسْرَةَ تَعْرُضُ))^(١٦٣).

السبب الرابع: ((وقوع الياء قبل الألف أو بعدها، فإن كانت قبل الألف فشرطها ان تكون متصلة بها كقولك (سيال)، أو منفصلة بحرفٍ نحو (شيبان) أو

(١٥٩) فِلْتُ: هو الوزن من الفعل الذي حُذِفَتْ عينه، كما في (سار - سِرْتُ) أي (فَعَلَ - فَعَلْتُ).

(١٦٠) العقد النضيد، تح: أحمد بن علي بن حيان حريصي: ٥.

(١٦١) المصدر نفسه: ١١، وينظر: شرح المفصل: ٥٧/٩.

(١٦٢) العقد النضيد، تح: أحمد بن علي بن حيان حريصي: ٢٠، و ينظر: الكتاب: ١١٩/٤، التكملة: ٥٣٨، ارتشاف الضرب: ٥٣٠/٢-٥٣١.

(١٦٣) العقد النضيد، تح: أحمد بن علي بن حيان حريصي: ٦١، وينظر: الإقناع: ٣٠٢/١-٣٠٥، الوجيز: ٨٦.

بحرفين ثانيهما هاء كقولك (جَيَّبَهَا أدر) فلو كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين، امتنعت الإمالة)) (١٦٤).

السبب الخامس: وقوع الكسرة قبل الألف أو بعدها، وهو سبب مقارب لما قبله، قال فيه: ((وقوع الكسرة بعد ألف أو قبلها، فإن كانت بعدها فَشَرَطُهَا أن يليها نحو مساجِد، وإن كانت قبلها فَشَرَطُهَا أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد، أو بحرفين أولهما ساكنٌ نحو شمال، أو بحرفين متحركين أحدهما هاء نحو (يريد أن يضربها) أو بحرفٍ ساكنٍ بعد متحركان أحدهما هاء نحو (درهماك)) (١٦٥).

السبب السادس: هو الإمالة بسبب المجاورة أو التماس، يقول السمين: ((مثال ما أميل لمجاورة الممال ثاني الألفين، نحو: رأيتُ عمادا ومعرانا)) (١٦٦).
أمَّا أسباب إمالة الفتحة نحو الكسرة، ففي قوله: ((اعلم أنَّ الفتحة قد تُمال كما تمال الألف؛ لأنَّ الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجودٌ في الحركة كما أنَّه موجود في الحرف، ولإمالة الفتحة سببان:

١- أن تكون قبل راء مكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾

[المرسلات: ٣٢].

٢- من سببي إمالة الفتحة: فتمال كل فتحة تليها هاء للتأنيث، إلا أنَّ إمالتها مخصوصة بالوقف، وقيل أنَّه أُمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفاً،

(١٦٤) العقد النضيد، تح: أحمد بن علي بن حيان حريصي: ١١١.

(١٦٥) المصدر نفسه: ١١٥، وينظر: شرح المفصل: ٥٦-٥٥/٩.

(١٦٦) العقد النضيد، تح: أحمد بن علي بن حيان حريصي: ١١٧، وينظر: الكتاب: ١٢٣/٤-

١٢٧، ارتشاف الضرب: ٥٣٥/٢.

مجموعة في قولك: فجئت زينبُ لذود شمس، وفصل في أربعة يجمعها قولك: أكهزُ، فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ على ما هو معروف...))^(١٦٧).

٤ - موانع الإمالة:

قال السمين: ((موانع الإمالة ثمانية أحرفٍ منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء مجموعة في قولك: قط خص ضغط والثامن: الراء غير المكسورة، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكفُ سببها إذا كان كسرةً ظاهرةً...))^(١٦٨)، والحجة في ذلك أنَّ السبعة الأولى تستعلي إلى الحنك فلم تُمل الألف معها طلبًا للمجانسة، وأمَّا الراء فشبهت بالمستعلية؛ لأنها مكررة^(١٦٩)، فيلحظ من قوله: ((فلم تُمل الألف معها طلبًا للمجانسة))، بمعنى أنَّ الألف جانست هذه الحروف في اعتلائها فهي حرفٌ يعتلي حال خروجه من مخرجه، وهو الجوف، إلى الحنك الأعلى، وتحدث سيبويه عن هذا الاستعلاء، قائلاً: ((والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى فلمَّا كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في مساجدٍ ونحوها...))^(١٧٠)، ولعل سيبويه يريد أنَّ فتح الألف أقرب إلى الاستعلاء منه إلى الإمالة ومن ثمَّ منعت حروف الاستعلاء الإمالة طلبًا للمجانسة.

(١٦٧) العقد النضيد، تح: أحمد بن علي بن حيان حريصي: ١٢٠، وينظر: الإقناع: ٣١٧/١-٣١٨.

(١٦٨) العقد النضيد، تح: أحمد بن علي بن حيان حريصي: ٢٧٣.

(١٦٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٣.

(١٧٠) الكتاب: ١٢٩/٤.

الهمز

- مفهوم الهمز:

اعتنى السمين بالهمزة، وأفرد لها أبواباً في كتابه، وتحدث عن أوجه الهمزة بقوله: ((الهمزة يجوز فيها التحقيق، والتسهيل، والإبدال، والحذف))^(١٧١)، والهمزة صوتٌ حلقي مخرجه أقصى الحلق^(١٧٢)، ويرى بعض الباحثين أن لفظة الحلق في استعمال القدامى تدل على الحنجرة^(١٧٣)، وفي هذا الإطار سيكون الحديث عن أوجه الهمزة، على النحو الذي وردت فيه لدى السمين، وهي:

أولاً: تحقيق الهمز:

التحقيق هو النطق بالهمزة دون إبدال أو تسهيل أو نقل، لتأخذ حقها في النطق كسائر الأصوات، وتعد هذه الهمزة خفيفة في النطق؛ لأنها منفردة لا توجد قبلها همزة^(١٧٤).

أشار السمين إلى أوجه الهمزة، وجعل تحقيق الهمزة هو الأصل فيها؛ لأنها من حروف المعجم كالهاء والعين وغيرها^(١٧٥). ولتحقيق الهمزة عند السمين صور هي: الهمز المفرد، وتحقيق الهمزتين المجتمعين في كلمة، أو كلمتين.

(١٧١) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧١٣.

(١٧٢) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٣.

(١٧٣) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٠٤.

(١٧٤) ينظر: الكتاب: ٣/٥٤١، والكشف: ١/٨٥، والتيسير: ٣٧.

(١٧٥) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧١٢، و ينظر: الكتاب: ٣/٥٤١، الأصول:

٣٩٨/٢، شرح الشافية: ٣/٣٠، النشر: ١/٢٠٣.

١- تحقيق الهمز المفرد:

ذكر السمين أنّ أكثر القراء التزموا بتحقيق الهمزة المفردة سواء أكانت ساكنة أم متحركة، باستثناء ورش^(١٧٦) الذي اختص بإبدال الهمزة الساكنة في موضع الفاء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾ [النساء: ١٠٤]، إلا أن السوسي^(١٧٧)، اختص بإبدال الهمزة الساكنة سواء كانت فاءً، أو عيناً نحو: ﴿أُوتِيَتْ﴾ [طه: ٣٦]، أو لاماً نحو: ﴿ذَرَانَا﴾ [الأعراف: ٧٩]^(١٧٨)، وقد ذكر الداني ترك الهمز لأبي عمرو بن العلاء^(١٧٩)، وأشار الناظم (الشاطبي) والسمين في ذلك إلى السوسي، وذكر السمين أنّ السوسي استثنى من الهمزة الساكنة جملة من الحروف فحقتها ولم يبدلها، وحصرها في خمسة فصول^(١٨٠):

الأول: ما كان سكون الهمزة فيه علامة للجزم أو كان جواباً لمجزوم أو معطوفاً على مجزوم نحو: ﴿إِنْ شَأْنٌ نَزَّلَ﴾ [الشعراء: ٤] وذلك لكره التباس المعرب بالحركات بالمجزوم، ولأنّ (نشأ) ونظائره إذا كان حجز ما توالفت فيه ثلاثة إعلالات؛ لأنّه قد اعتل بانقلاب عينه التي هي ياء ألفاً، ثم سقوطها للساكنين، واعتلّ أيضاً بسقوط الحركة من الهمزة، فلو خُففت همزته بالإبدال لكان ذلك إعلالاً رابعاً، وكثيراً ما يستثقل في الكلام اجتماع إعلالين^(١٨١).

(١٧٦) هو عثمان بن سعيد المصري، رواية نافع المدني، لقب بورش لشدة بياضه (ت ١٩٧هـ).
ينظر: غاية النهاية: ٥٠٢/١.

(١٧٧) هو صالح بن زياد السوسي الرقي أبو شعيب، مقرئ ضابط القراءات ثقة (ت ٢٦١هـ).
ينظر: غاية النهاية: ٣٣٢/١.

(١٧٨) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧١٥.

(١٧٩) ينظر: التيسير: ٣٨، والنشر: ٣٩٢/١.

(١٨٠) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧١٦.

(١٨١) ينظر: المصدر نفسه: ٨٤٦.

وضعف السمين هذا التعليل؛ لأنه ليس بالإعلال الذي تكره العرب اجتماعه؛ معللاً ذلك، فيما يترجح لديه، أن إبدال الهمز في هذا الباب يؤدي إلى الخروج من لغة إلى لغة (١٨٢).

الثاني: ما كان سكونه للبناء نحو: ﴿وَهَيْئَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿أَنْبِئْتَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، وهو عند السمين في ثلاث عشرة كلمة، لم يذكر منها إلا إحدى عشرة لفظة^(١٨٣). وتحقيق الهمز فيه محمول على ما كان مجزوماً، حتى يجري الباب كله مجرى واحداً، وإن كان مبنياً غير مجزوم، فإنه حَقَّقَ أيضاً؛ لأنَّ العرب تجري (افعلن) المبني مجرى (لتفعلن) المجزوم؛ لتساويهما في المعنى^(١٨٤).

الثالث: ما كان ترك الهمز فيه أثقل من الهمز، نحو: ﴿وَتُعَوِّذُ إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِي﴾ [المعارج: ١٣]، وذكر أن العلة في عدم الإبدال فيهما أن الهمز أخفُّ من الإبدال؛ وذلك أن الإبدال يؤدي إلى واو ساكنة بعد ضمة، وبعد الواو واو أخرى مكسورة^(١٨٥).

الرابع: ما كان ترك همزه يوقع التباس معنى بمعنى، وهو قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]، وهو موضع خلاف بين القراء، فبعضهم قرأه بالهمز،

(١٨٢) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٤٨-٨٤٩، و ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٣٩/٢، وشرح الشافية: ١٠/٤.

(١٨٣) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٥١، وهو الأصح، ينظر: التيسير: ٣٨، والنشر: ٣٩٣/١.

(١٨٤) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٥١، وينظر: الكشف: ٨٥/١.

(١٨٥) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٥٤، و ينظر: الكشف: ٨٥/١، والتيسير: ٣٩، والنشر: ٣٩٣/١.

وبعضهم بالإبدال^(١٨٦)، وأشار السمين إلى أنّ العلة في تحقيق الهمز خوف الإلباس بالرّي بمعنى الامتلاء^(١٨٧).

الخامس: ما كان ترك الهمز فيه يؤدي إلى الخروج من لغة إلى لغة أخرى، وهو قوله تعالى: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾، وقد تكررت في موضعين في [البلد: ٢٠]، وفي [الهمزة: ٨]، وهو موضع خلاف عند القراء بين التحقيق والإبدال^(١٨٨)، وذكر السمين علة استثنائه بأن تتداخل اللغتان^(١٨٩).

ويرجع ذلك إلى الصفة التي يتمتع بها الهمز إذ إنه من أبعد الأصوات مخرجًا وأدخلها إلى الحلق، ولثقل هذا الصوت صار فيه التحقيق عند طائفة من القبائل، ومنها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقها^(١٩٠).

٢ - تحقيق الهمزتين من كلمة أو كلمتين:

ذكر علماء التجويد أنّ الكوفيين^(١٩١) وابن عامر^(١٩٢) اشتهروا بهذا الوجه من القراءة^(١٩٣)، وقد بيّن السمين أحكام تحقيق الهمزتين سواء أكان ذلك من كلمة أم من

(١٨٦) ينظر: السبعة: ٤١١، والنشر: ٣٩٣/١.

(١٨٧) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٥٥-٨٥٦.

(١٨٨) ينظر: السبعة: ٦٨٥، والتيسير: ١٨١.

(١٨٩) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٥٨-٨٥٩، و ينظر: الكشف: ٨٤/١.

(١٩٠) ينظر: في اللهجات العربية: ٦٨، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ٨٢.

(١٩١) الكوفيون: هم ثلاثة من القراء السبعة، هم عاصم بن أبي النجد (ت٢٨هـ) وحمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ). ينظر: غاية النهاية: ٢٦٠/١، ٣٦٤، ٥٣٤.

(١٩٢) هو عبد الله بن عامر الشامي، من القراء السبعة (ت١١٨هـ). ينظر: المصدر نفسه: ٤٢٣/١.

(١٩٣) ينظر: السبعة: ١٣٥، والحجة في القراءات السبع: ٦٥، والتيسير: ٣٥-٣٦.

كلمتين، ففي باب اجتماع الهمزتين من كلمة ذكر أنّ الكوفيين لجأوا إلى تحقيق الهمزتين من كلمة سواء أكانتا مفتوحتين نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وغيرها، أم إنّ تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة نحو: ﴿أَوْبَيْتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] وغيرها^(١٩٤).

وذهب إلى أنّ تسميتهم نحو: (أأنذرتهم) وغيرها، بالهمزتين من كلمة واحدة تجوّز، وهي في الحقيقة من كلمتين؛ لأنّ الهمزة الأولى داخلة على ما بعدها لمعنى كدخول (هل) و(قد) على ما يدخلان عليه، ولكن لما لم تنفصل الهمزة ممّا دخلت عليه بالوقف عليها، صار ذلك كأنّه من كلمة واحدة^(١٩٥).

وتحدث عن سبب ذلك بقوله: ((وعلة من حقق الثانية: أنّه أتى بها على ما يجب، ولم يراع اجتماعهما؛ لأنّه عارض إنّما كان بدخول همزة الاستفهام على ما أوله همزة، وصار التقاء همزتين عنده كالتقاء حرفين من حروف الحلق نحو: ﴿وَأَبَاؤَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧١])^(١٩٦).

ويدخل في هذا الباب أيضًا ما كانت الهمزة الأولى فيه للجمع نحو: ﴿أَيِّمَّةٌ﴾ [التوبة: ١٢] جمع إمام، وإمامٌ فعّال، وفعّال المضعّف يُلزمُ جمعه على: أفعلّة، في المشهور، نحو: زمام وأزيمّة، والأصل: أأممه، بزينة: أحمرّة، فاجتمع مثلان مستكملان لشروط الإدغام، فنُقِلت حركة الأوّل إلى الساكن قبله - وهو الهمزة الثانية - وأدغم الأوّل في الثاني، فصدق أنّها همزة عارضة الحركة، فلذلك لم يُبال بها،

(١٩٤) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧١٤-٧١٥.

(١٩٥) ينظر: المصدر نفسه: ٧١٤-٧١٥.

(١٩٦) المصدر نفسه: ٧١٦، ٧١٩، وينظر: الكتاب: ٥٥١/٣، الكشف: ٧٣/١، شرح الشافية:

وَمَنْ مَدَّ نَظْرَ إِلَى الْحَرَكَةِ لَفْظًا وَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً^(١٩٧)، وَذَكَرَ أَنَّ مَنْ يَحَقِّقُ الْهَمْزَتَيْنِ فِيهِ، هُمُ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ عَامِرٍ^(١٩٨).

وَرَفُضَ سَبِيوِيهِ تَحْقِيقَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ إِبْدَالِ الْآخِرَةِ مِنْهُمَا^(١٩٩)، وَعَدَّ ابْنُ جَنِيٍّ تَحْقِيقَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي (أَثْمَةٍ) مِنْ شَوَازِ الْهَمْزِ، وَرَأَى أَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ لَا تَلْتَقِيَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَتَا عَيْنَيْنِ نَحْوِ: (سَأَلُ، وَسَأَرُ، وَجَأَرُ)، أَمَّا إِذَا كَانَتَا غَيْرَ عَيْنَيْنِ فَهُوَ لَحْنٌ، إِلَّا مَا شَدَّ مِمَّا حُكِيَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (خَطَائِي)، وَبَابِهِ^(٢٠٠).

وَالْحِجَةُ لِمَنْ آثَرَ التَّحْقِيقَ، مِنْ أَجْلِ الْهَرُوبِ مِنَ الْمَقْطَعِ الْمَدِيدِ، لِكِرَاهَةِ الْإِحْتِقَاطِ بِمَصَوْتِ طَوِيلٍ فِي مَقْطَعٍ مَغْلُقٍ^(٢٠١). يَتَضَحُّ ذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

ءَ َ / ذَ َ رَ

صَ حَ / صَ حَ صَ

وَتَصْبِحُ بِالتَّحْقِيقِ هَكَذَا:

ءَ َ / ءَ َ نَ / ذَ َ رَ

صَ حَ / صَ حَ صَ / صَ حَ صَ^(٢٠٢)

(١٩٧) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧٧٧-٧٧٨.

(١٩٨) ينظر: المصدر نفسه: ٧٧٨، والسبعة: ٣١١، والتيسير: ٩٥.

(١٩٩) ينظر: الكتاب: ٥٥٢/٣، والأصول: ٤٠٠/٢.

(٢٠٠) ينظر: الخصائص: ١٤٣/٣.

(٢٠١) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٦٥-١٢٠.

(٢٠٢) تنبغي الإشارة إلى أن (ص) تعني صامت، و(ح): حركة قصيرة، و(ح): حركة طويلة.

ثانيًا: تخفيف الهمز:

الهمزة صوت ثقيل على بعض القبائل، فهو عندهم كالتهوع لكونه يخرج من صدورهم كالسعلة^(٢٠٣)، فمالت لغة قريش وأهل الحجاز إلى تخفيف هذا الصوت^(٢٠٤)، ويلاحظ على القبائل الحضرية أنها تميل إلى تخفيف الهمزة وهو ملائم لبيئتها^(٢٠٥)، وقيل إن أهل التخفيف يختارون تخفيف هذا الصوت في الوقف دون الوصل؛ وذلك لأن هذا الصوت بعيد المخرج، والوقف للاستراحة، فكرهوا تحقيق الهمزة مع الاستراحة، فاختروا للوقف الحذف والتخفيف^(٢٠٦)، وكذلك تخفيف الهمزة يكون بتسهيلها بين بين أو بإبدالها أو بحذفها^(٢٠٧).

١ - همزة بين بين:

هو أحد أنواع تخفيف الهمزة، والمراد به أن تجعل الهمزة في اللفظ بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو^(٢٠٨)، والغرض من جعل الهمزة (بين بين) ولم تجعل ألفًا، ولا ياءً، ولا واوًا؛ لأن أصلها همزة فكرهوا تخفيفها بإبدالها، ليعلم أن أصلها عندهم الهمز^(٢٠٩)، وقد عدّها بعض العلماء ثلاثة

(٢٠٣) ينظر: الكتاب: ٥٤٨/٣.

(٢٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٩/٤.

(٢٠٥) ينظر: في اللهجات العربية: ٦٧-٦٨.

(٢٠٦) ينظر: الوقف في العربية على ضوء اللسانيات: ١١٩.

(٢٠٧) ينظر: الكتاب: ٥٤١/٣، والأصول: ٣٩٩-٤٠٠، وشرح الشافية: ٢٩/٣، والعقد

النضيد، تح: أيمن سويد: ٩٥٤.

(٢٠٨) ينظر: الكتاب: ٥٤١/٣، وسر صناعة الإعراب: ٤٨/١.

(٢٠٩) ينظر: الكتاب: ٥٤٢/٣.

أحرف، وليس حرفًا واحدًا، إذ قال القرطبي: ((وأما همزة بين بين فإن سيوييه عدّها حرفًا واحدًا، وكان ينبغي على التحقيق أن تعد ثلاثة أحرف)) (٢١٠).

وصف السمين التسهيل بأنه التوصل إلى خفة النطق، فهو يطلق على جميع أنواع تسهيل الهمز من إبدالٍ وحذفٍ ونقلٍ وبين بين لوجود المعنى فيه، إلا غلب في عُرف القراء على النوع الآخر وهو بين بين، أي تجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، كإخراجك الهمزة الثانية من: ﴿أَوْثَيْتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] بين الهمزة والواو، ومن: ﴿أَيِّمَةً﴾ [التوبة: ١٢] وغيرها، بينها وبين الياء، ومن: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، بينها وبين الألف، وهذا هو بين بين المشهور (٢١١)، وذكر أنّ همزة بين بين على ضربين: أحدهما ما ذكر وهو المشهور، والآخر: أن تجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وهو بين بين غير المشهور (٢١٢).

ومن المواضع التي سهّلت فيها همزة بين بين مما ذكرها السمين:

أ- الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمتين:

ذكر السمين أنّ نافعًا (٢١٣) وأبا عمرو وابن كثير (٢١٤) يجعلون الهمزة الثانية بين بين من الهمزتين في كلمة نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، لأنّ الهمزة مستثقلة؛ لبعدها فلما جاءت همزة أخرى تأكد الثقل، فسهّلت الثانية بينها وبين

(٢١٠) الموضح في التجويد: ٨٢.

(٢١١) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧١٦.

(٢١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧١٦، وينظر: شرح الشافية: ٣٠/٣.

(٢١٣) هو نافع بن عبد الرحمن المدني، من القراء السبعة (ت ١٦٩هـ). ينظر: غاية النهاية: ٣٣٠/٢.

(٢١٤) هو عبد الله بن كثير المكي، من القراء السبعة (ت ١٢٠هـ). ينظر: غاية النهاية: ٤٤٣.

الحرف الذي يناسب حركتها، لقربها منه^(٢١٥)، والسبب في اختصاص الثانية بالتسهيل من دون الأولى: ((لأنّها إذا سهلت قربت من الساكن، وكما لا يُبتدأ بالساكن المحضّ، كذلك لا يُبتدأ بما قرب منه))^(٢١٦)، وثمة من يفصل بالألف بين الهمزتين المحققة والمسهلة^(٢١٧)، والعلّة في ذلك أن الهمزة المسهلة بمنزلة المحققة فكما يُفصل بين الهمزتين المحققتين، يفصل بين المحققة والمسهلة للخفة^(٢١٨).

ب- همزة الوصل التي تأتي بعد همزة الاستفهام:

ذكر السمين أنّ همزة الوصل الداخلة على لام التعريف إذا وقع قبلها همزة استفهام فللقراء فيها مذهبان: أحدهما - وهو الأوجه - أن تُبدل همزة الوصل ألفاً محضة، والثاني: تسهيلها بين بين، نحو قوله تعالى: ﴿وَالذَّكْرَيْنِ حَرَمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٣-١٤٤]^(٢١٩)، وسبب إبدال هذه الهمزة أو تسهيلها - وإن كانت قاعدة الباب حذف همزة الوصل دَرَجًا للاستغناء عنها - خوفاً للإلباس لو حُذفت؛ وذلك أن همزة الوصل الداخلة على لام التعرف مفتوحة، وهمزة الاستفهام مفتوحة، فلو سقطت همزة الوصل لالتبس الاستفهام بالخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ، بهمزة واحدة كان خبراً، ولو قلتَ بهمزتين كان استفهاماً، إذا تقرّر ذلك فلا سبيلَ إلى حذفها؛ للإخلال بالمعنى، ولا إلى بقائها همزةً، للإخلال باللفظ لوجود الثِقَلِ، فسلكتُ

(٢١٥) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧٢٥.

(٢١٦) المصدر نفسه: ٧٢٥.

(٢١٧) ينظر: المصدر نفسه: ٧٢٦.

(٢١٨) ينظر: المصدر نفسه: ٧٢٦، والحدّة في القراءات السبع: ٦٦، وحجة القراءات: ١٥٦.

(٢١٩) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧٤٩-٧٥٠، ومعاني القرآن (الأخفش): ١/٤٧٥،

وشرح الشافية: ٢/٢٦٨.

طريقة جامعة بين المصلحتين: المحافظة على بقاء المعنى وتخفيف اللفظ، وهو أن تُبَدَلَ أَلْفًا أَوْ تُسَهَّلَ بَيْنَ بَيْنَ (٢٢٠).

ج- الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمتين:

أشار السمين إلى أن ورشًا وقنبلا (٢٢١)، يؤثران تسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين في كلمتين المتفتحتين بالفتح نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠]، والعلّة في ذلك، أنّها وقع بها النّقل (٢٢٢)، أمّا في الضم نحو: ﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَّكَ﴾ [الاحقاف: ٣٢] أو الكسر، نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، فروي عنهما بالتسهيل والإبدال (٢٢٣)، وأشار السمين إلى جواز تسهيل الهمزتين في هذا الباب (٢٢٤)، وهو ما ذهب إليه سيبويه ونسبه إلى أهل الحجاز؛ لاستثقالهم تحقيق الهمزة الواحدة (٢٢٥). أمّا في الهمزتين في كلمتين المختلفتين بالحركة فقد ذكر السمين أنّ بعض القرّاء يسهلون الثانية منها بين بين، مع وجود الاختلاف بقوله ان المراد بالتسهيل هنا ليس المصطلح عليه وهو بين بين بل اعّم من ذلك، وهو التغييرُ بالبديل أو بَيْنَ بَيْنَ، والضابط لذلك النظر لحركتها، ثمّ القسمة العقلية تقتضي أن يكون اختلاف الهمزتين ستة أنواع؛ مفتوحة مع مكسورة، نحو قوله تعالى: ﴿تَفِيحًا إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، مفتوحة مع مضمومة، نحو: ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، مضمومة مع مفتوحة، نحو: ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، مضمومة مع مكسورة، نحو:

(٢٢٠) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧٥٠.

(٢٢١) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد الملكي المخزومي المشهور بقنبل، من اعلام القرّاء (ت ٢٩١هـ). ينظر: غاية النهاية: ١٦٥/٢.

(٢٢٢) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧٨٨-٨٠٤.

(٢٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٨٩، والتيسير: ٣٨.

(٢٢٤) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٠٥.

(٢٢٥) ينظر: الكتاب: ٥٥٠/٣.

﴿يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ﴾ [البقرة: ١٤٢] وغيرها، مكسورة مع مفتوحة، نحو: ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوْ

أَنْتِنَا﴾ [الأنفال: ٣٢]. وسقط النوع السادس، وهو: مكسورة مع مضمومة، ومثاله: في الماء أُمُّكَ^(٢٢٦)، ثم ذكر السمين بأن تُسَهَّلَ الهمزة الثانية في المثال الأول بينها وبين الياء، وفي المثال الثاني بينها وبين الواو؛ لأنَّ الأصل التسهيل، ولا يُعَدَّلُ إلى البديل إلا إذا تعدَّر التسهيل، أمَّا تسهيل النوعين الآخرين، وهُما: (نَشَاءُ أَصْبَنًا) و(السَّمَاءِ أَوْ أَنْتِنَا)، فهزمة (أَصْبَنًا) تُبَدَّلُ واوًا، وهمزة (أَوْ أَنْتِنَا) تُبَدَّلُ ياءً، وهو قياس تخفيفها؛ لأنَّها مفتوحة بعد مضمومة في (نَشَاءُ أَصْبَنَاهُمْ) ومفتوحة بعد مكسورة في (مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أَنْتِنَا)، والمفتوحة بعد الضمِّ تُبَدَّلُ واوًا، وبعد الكسرة تُبَدَّلُ ياءً، وإنما كان القياس هنا البديل المحض لا التسهيل بين بَيْنَ؛ لأنَّها لو سُهِّلَتْ لَقُرِبَتْ من الألف، والألف لا تقع بعد ضمة ولا كسرة، ثم ذكر النوع الخامس، وهو المكسورة بعد المضمومة، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وذكر السمين أنَّ الأقيس في تخفيفه أن تكون الهمزة الثانية بينها وبين الياء، وهذا هو مذهب النحاة، وأمَّا مذهب القراء فإن الهمزة تُبَدَّلُ فيه واوًا^(٢٢٧)، وأيد الداني مذهب القراء^(٢٢٨)، والتسهيل أحد الأوجه التي ذكرها سيبويه^(٢٢٩).

ويرى إبراهيم أنيس أنها عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام تاركة حركة وراءها فالذي يسمى همزة بَيْنَ بَيْنَ حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة من فتحة أو ضمة، أو كسرة^(٢٣٠)، فهي ليست سوى

(٢٢٦) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨١١-٨١٢.

(٢٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨١٥-٨١٦.

(٢٢٨) ينظر: التيسير: ٣٤، والتجريد: ١٧٥، والروضة: ٢٧٥/١، التبصرة: ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢٢٩) ينظر: الكتاب: ٥٤٩/٣.

(٢٣٠) ينظر: الأصوات اللغوية: ٨٨.

حركة ناتجة من سقوط الهمزة، واتصال للحركتين قبلها وبعدها مباشرة بحيث يتكون المزدوج بالمعنى الكامل^(٢٣١).

ويتضح لي أنّ ما تحدث به العلماء من أنّ همزة بَيْنَ بَيْنَ في حكم المتحركة هو اختيار موفق، وهي ذات نطق خاص أفرزه العربي بحسه المرهف، وهمزة بَيْنَ بَيْنَ التي وصفها العلماء القدماء من أهم خواصها الضعف والخفاء والوهن^(٢٣٢).

٢- الإبدال:

هو نوع من أنواع تخفيف الهمزة إذا تعذر جعلها (بَيْنَ بَيْنَ) أو حذفها، ويحدث ذلك بإبدالها إلى أحد الأصوات الثلاثة (الألف، والواو، والياء)^(٢٣٣)، وقد ذكر السمين الإبدال بقوله: ((هو عبارة عن جعل الهمزة مكانها حرف من حروف العلة مجانس للحركة التي قبلها))^(٢٣٤)، فالهمزة يبدل نبرها فتلين فتصير إلى الألف أو الواو أو الياء بحسب حركتها وحركة ما قبلها، ويكون الإبدال في الهمزة الواحدة، وفي الهمزتين سواء أكانتا في كلمة واحدة أم في كلمتين.

أ- إبدال الهمزة المفردة:

ذكر السمين عن ورش أنّه إذا سكنت الهمزة وهي فاء كلمة أبدلها حرفاً يجانس حركة ما قبلها، والمراد بفاء الفعل هنا أن تقابل الهمزة في الميزان التصريفيّ بالفاء، فهي كل كلمة تضمّنت فاءً وعيناً ولاماً، فتبدل بعد الفتحة ألفاً، وبعد الكسرة ياءً، وبعد الضمة واواً نحو: ﴿مَائِيًا﴾ [مريم: ٦١]، ﴿أَنْتِ بِشْرَانِ﴾ [يونس: ١٥]،

(٢٣١) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ١٠٣.

(٢٣٢) ينظر: الكتاب: ٥٤١/٣، وشرح المفصل: ١١١/٩.

(٢٣٣) ينظر: الكتاب: ٥٤٣/٣-٥٤٤، وشرح الشافية: ٦٥/٣.

(٢٣٤) العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٢٣.

﴿بُؤْمُونَ﴾ [البقرة: ٣] (٢٣٥)، واستثنى ورش من الساكنة التي في موضع الفاء، أحرفاً لم يبدلها، وحقق الهمزة فيها نحو قوله: ﴿وَفَصَّلَتْهُ أَلِي تُوْبِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]، و﴿فَأَوْأُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، والعلّة من الاستثناء أنّ الإبدال في (تُوْبِي) و(تُوْبِيهِ) أثقل من الهمز؛ لما يؤدّي إليه من واو ساكنة قبلها ضمّة، ثم واو مكسورة (٢٣٦)، وذكر السمين أنّ السوسي كان لا يهمز كل همزة ساكنة، سواء أكانت فاءً أو عيناً أو لاماً، بل يُبدّلها بحسب الحركة التي قبلها، باستثناء خمسة فصول حَقّق فيها الهمزة ولم يبدلها (٢٣٧)، وقد ذكرناها في تحقيق الهمزة.

أمّا الحجة من إبدال الهمزة الساكنة فقد ذكر السمين أنّه قصد التخفيف وعليه جاءت قراءة ورش وغيره مما يبدلها (٢٣٨)، في حين علّل بعضهم بأن الهمزة الساكنة ثقيلة؛ ولأنّها تخرج من الصدر ولا تخرج إلا مع حبس النفس (٢٣٩).

أمّا الهمزة المتحركة فقد ذكر السمين أنّ ورشاً أبدل كل همزة مفتوحة قبلها ضم واواً إذا وقعت فاء الفعل أيضاً، وذلك نحو: ﴿كِنْبًا مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، ومثله: ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، والحاصل أنّ ورشاً لا يُبدّلها واواً إلا بثلاثة شروط:

الأوّل: أن تكون فاء الكلمة، والثاني: أن تفتح، والثالث: أن يضمّ ما قبلها (٢٤٠)، وقد ذكر النحويون أنّ القياس في تخفيف كل همزة مفتوحة مسبوقة بالكسر أن تبدل ياءً

(٢٣٥) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٢٧، والتيسير: ٣٦، والنشر: ١/٣٩٠.

(٢٣٦) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٣٤.

(٢٣٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨٤٠.

(٢٣٨) ينظر: المصدر نفسه: ٨٣٧.

(٢٣٩) ينظر: حجة القراءات: ٨٣.

(٢٤٠) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٣٥-٨٣٦، والتيسير: ٣٨.

نحو قولك في (المِر): (مِر)، وإن كانت الهمزة مفتوحة مسبوقة بضم فتبدل واوا نحو قولك في (جُون): (جُون) (٢٤١).

وليس ثمة علاقة صوتية بين الهمزة وأحرف المدّ واللين تؤدي إلى حدوث تبادل بينهما سواء أكان بدلاً واجباً أم جائزاً أم شاذاً (٢٤٢)، وفي حالة تخفيف الهمزة المتحركة، فالذي يحدث هو سقوط الهمزة وتعويضها بصوت صامت يجانس ما قبله، ولا يمكن في هذه الحالة حذف الهمزة من دون تعويض، أو مدّ الصوت بالمصوت القصير الذي قبله لتعويض نبر التوتر بنبر الطول، على نحو ما في الهمزة الساكنة، لأنّه يؤدي إلى التقاء قمتين، وإلى إبقاء المقطع الثاني من دون قاعدة يبتدأ بها (٢٤٣)، ويتضح ذلك بالآتي: (ناشئة) تكتب:

نَ / شَ / عَ / ءَ / ةَ / = / صَ حَ / صَ حَ / صَ حَ / صَ حَ /
وبعد تسهيلها تصبح: (ناشئة)، وتكتب:

نَ / شَ / يَ / ةَ / = / صَ حَ / صَ حَ / صَ حَ / صَ حَ /
ثم بعد التخفيف تصبح: (ناشئة) وتكتب:

نَ / شَ / ةَ / = / صَ حَ / صَ حَ / صَ حَ / صَ حَ /

ب- الإبدال في الهمزتين في كلمة واحدة:

ذكر السمين أنّ الهمزتين إذا كانتا في كلمة واحدة، فلا بدّ من إبدال الثانية منها، ساكنة كانت أو متحركة (٢٤٤)، وذكر أنّ الهمزة الثانية إذا سكنت تبدل بحسب حركة ما قبلها فتقول: آمن، وأومن، وإيمان، والأصل أَمَن، وأُؤْمِن، وإئْمَان (٢٤٥).

(٢٤١) ينظر: الكتاب: ٥٤٣/٣، وشرح الشافية: ٥٥/٣.

(٢٤٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧١-١٧٢.

(٢٤٣) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ١٠٨.

(٢٤٤) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧١٣، وينظر: الكتاب: ٥٥٢/٣، والخصائص: ١٤٢/٣، وشرح الشافية: ٥٢/٣.

(٢٤٥) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧١٨.

وذكر أنه إذا تحركت الهمزة الثانية فهي في حكم الإبدال ياءً محضة لِثَقَلِ
 اللفظ باجتماع همزتين في كلمة واحدة وليست أولى الهمزتين في حكم
 الاستقلال^(٢٤٦)، وقد فسّر الرضي ذلك بقوله: ((فإن تحرّكتا قُلبتِ الثانيةُ وجوبًا، ثمَّ إن
 كانت الثانيةُ لامًا قُلبتِ ياءً مطلقًا، بأيِّ حركة تحرّكتا.. وإن لم تكن الثانيةُ لامًا: فإن
 كانت مكسورةً قُلبتِ ياءً أيضًا، بأيِّ حركةٍ تحرّكتِ الأولى: بالفتحة نحو:
 أَيْمَةٌ...))^(٢٤٧).

أمّا إذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة وقبلها همزة مفتوحة، فقد ذكر السمين
 مذهبين للنحويين فيها: الأول: تُبَدَلُ واوًا، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، والثاني:
 تبدل ياءً، وهو مذهب المازني وعليه أكثر النحويين نحو: (أَوْمٌ) و(أَيْمٌ) والأصل:
 (أَيْمٌ) نقلت حركة الميم إلى الهمزة، ثم أُدغمت الميم في الميم^(٢٤٨).

وذكر أنّ الهمزة المفتوحة تُبدَلُ ألفًا محضةً لورش في رواية المصريين عنه،
 وهذا ممّا خالف فيه أصله، وقد أنكر بعض النحاة هذه القراءة وقال: لا يصحُّ إبدالُ
 مثلِ هذه الهمزةِ ألفًا؛ لأنَّ قياسها التسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ^(٢٤٩)، وقد أنحى الزمخشريُّ على
 راوي ذلك وزعمَ أنّه غلطٌ لاجن^(٢٥٠)، وقد حُكي أنّها لغةٌ لبعض العرب، وقيل: إنّما
 أبدلها ألفًا محضةً لأنَّ بقاءها همزةً ثَقِيلٌ، وتسهيلها بَيْنَ بَيْنَ عَسْرٌ جدًّا، فأبدلها
 بحرفٍ يخفّفُ اللفظَ به من غير عُسْرٍ، ولكنّه على غير قياس^(٢٥١)، وقد ذكر السمين
 إجماع القراء على إبدال الهمزة الثالثة ألفًا في نحو: (ءَامَنْتُمْ) وأصلُ أَّأْمَنْتُمْ: أَّأْمَنْتُمْ

(٢٤٦) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧٧٩.

(٢٤٧) شرح الشافية: ٥٥/٣-٥٦.

(٢٤٨) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧١٦-٧١٧.

(٢٤٩) ينظر: المصدر نفسه: ٧٢٤.

(٢٥٠) ينظر: الكشاف: ١/١٥٤.

(٢٥١) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧٢٤، وشرح الشافية: ٥٦/٣.

بثلاث همزات: الأولى همزة الاستفهام للإنكار، والثانية همزة (أفعل) الزائدة، الثالثة فاء الكلمة، فوجب إبدال الثالثة ألفًا لسكونها بعد همزة مفتوحة^(٢٥٢)، وبين السمين أن النحويين أجمعوا على إبدال همزة الثانية في: ﴿أَيَّمَةَ﴾ [التوبة: ١٢]^(٢٥٣)، ياءً، والحقيقة أن هذا الحرف فيه خلاف كثير بين النحويين والقراء في تخفيف همزة، فقد أجمع النحويون على إبدال همزة منه ياءً وعلتهم في عدم تسهيلها بين بين أن المسهلة بزنة المحققة^(٢٥٤)، فضلًا عن أن همزة الثانية منه كسرتها منقولة غير أصلية لذا لم يجر تسهيلها بَيْنَ بَيْنَ^(٢٥٥)، في حين رجح أغلب القراء تسهيلها بين بين^(٢٥٦).

ولم يعد الدكتور عبد الصبور شاهين هذه الحالة من قبيل الإبدال ، مُفَسِّرًا ذلك بأن ما حدث في حالة سكون همزة الثانية نحو: (أأمن) ليس بدلًا، إنما هو سقوط همزة الثانية وتعويضها بحركة قصيرة، ويمكن توضيح ذلك مقطعيًا في الآتي:

ءَ / مَ / نَ / = صَ / حَ / صَ / حَ /
يصبح:

ءَ / مَ / نَ / = صَ / حَ / صَ / حَ /

وأما إذا تحركت همزة الثانية بالكسر نحو: (أئمة) فالذي يحدث هو سقوط همزة، وحينئذٍ تتصل الفتحة بالكسرة^(٢٥٧).

(٢٥٢) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧٣٦، والحجة في القراءات السبع: ١٦٠.

(٢٥٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧١٦.

(٢٥٤) ينظر: الخصائص: ١٤٢/٣، وشرح الشافية: ٥٨/٣.

(٢٥٥) ينظر: شرح الشافية: ٩٣/٣.

(٢٥٦) ينظر: التيسير: ٣٥، والنشر: ٣٧٧/١.

(٢٥٧) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٣-١٨٤.

٣- الحذف:

هو نوعٌ من أنواع تخفيف الهمزة، وهو شائعٌ لغةً، فاشٍ في السنة الفصحاء، وهو عبارة عن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها^(٢٥٨)، وقد وصفها سيبويه بقوله: ((واعلم أنّ كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: من بوكٍ و: من موكٍ، و: كم بكٍ، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأم والإبل))^(٢٥٩)، إن ما حدث هنا أن الهمزة حذفت وبقيت حركتها التي صارت حركة الحرف الذي جاء قبلها، وهذا مذهب النحويين في تخفيف كل همزة متحركة قبلها ساكن^(٢٦٠)، أمّا علماء التجويد فقد نسبوا هذه الحالة إلى ورش من دون سائر القراء، واشتروا أن يكون الساكن في آخر كلمة والهمزة في أول كلمة أخرى، وقسموا الساكن على ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون الساكن تنويًا، والثاني: أن يكون لام التعريف نحو: (الأولى) و(الأرض)، والثالث: أن يكون سائر حروف المعجم^(٢٦١).

ذكر السمين أنّ الهمزة المفردة المتحركة تحذف في رواية ورش وتلقى حركتها على الساكن قبلها، وذلك بثلاثة شروط هي: أن يكون الحرف المنقول إليه حركة الهمزة ساكنًا، وإنما اشترط ذلك لقبوله حركةً غيره، وأمّا المتحرك فمشغول بحركة نفسه، على أنّ من العرب من ينقل إلى المتحرك وهي لغةٌ ضعيفة، والثاني: أن يكون آخر كلمةٍ كما مثلته فلا نقل له في نحو: ﴿لَا يَسْمُ الْإِنْسَانُ﴾ [فصلت: ٤٩] لوقوعه في كلمة، وإن كان ذلك جائزًا لغةً، وإنما اشترط فيه ذلك؛ لأنّ النقل باجتماعه

(٢٥٨) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٨٣.

(٢٥٩) الكتاب: ٥٤٥/٣.

(٢٦٠) ينظر: المقتضب: ١٥٩/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٥/٢.

(٢٦١) ينظر: التيسير: ٣٧، والنشر: ٤٠٧/١.

في كلمتين أكد منه في كلمة واحدة، ولم ينقل له في كلمة واحدة إلا في: ﴿رَدِّعَا﴾ [القصص: ٣٤]، والثالث: أن يكون صحيحًا، والمراد به ما ليس حرف مَدِّ ولين، فتَدْخُل الياء والواو المفتوح ما قبلها في الصحيح نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٣] وغيرها، وإنما جريا مجرى الصحيح لَخَفَّتْهُمَا^(٢٦٢)، ونلاحظ أنَّ القراء لم يجيزوا النقل فيما كان من كلمة واحدة، في حين أنَّ النحويين عدوه حالة عامة في اللغة سواء كان من كلمة أو من كلمتين.

ونكر السمين أنَّ للعرب مذهبين في حذف الهمزة في هذا الباب، أشهرها: حذف الهمزة وعدم الاعتداد بها، وسواءً كان ذلك في كلمة نحو: ﴿يَسْعَمُ﴾ [فصلت: ٤٩]، أو من كلمتين نحو: ﴿أَفَلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، والآخر: إبقاء الهمزة ساكنة، فتبدل بحرف يجانس الحركة المنقولة، ومن ذلك قول بعضهم: المرأة والكمأة في المرأة والكمأة، والفصيح: المرء والكمأة^(٢٦٣)، وقد ذكر سيبويه المذهبين وجعل إبدال الهمزة ألفًا بعد إلقاء حركتها قليلاً^(٢٦٤).

وعلة حذف الهمزة أنَّ الهمز ثقيل اللفظ بعيدُ المخرج فحيث وجدَ سببًا إلى تخفيفه فعَل، وذكر علل أخرى أنَّ إبقاءه ساكنًا أثقل، وأنَّ بقاءها يؤدي إلى الجمع بين ساكنين غالبًا، نحو: ﴿قَدَّأَفَلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، وكذلك ذكر أنَّ المحرك بحركتها حركته عارضة، فهو ساكنٌ تقديرًا، وهي في نفسها ساكنة، فيلنقي ساكنان فحُدِفَت لذلك^(٢٦٥)، وهذا الأمر قد نبه عليه سيبويه وأغلب العلماء بعده، بأنَّ هذا

(٢٦٢) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٨٤-٨٨٥.

(٢٦٣) ينظر: المصدر نفسه، تح: أيمن سويد: ٨٨٣.

(٢٦٤) ينظر: الكتاب: ٥٤٥/٣.

(٢٦٥) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٨٩.

الحذف جاء للتخلص من التقاء الساكنين، لتعذر التسهيل والإبدال^(٢٦٦)، وقد ذكر السمين تخصص النقل في هذا الباب بما كانت همزته مبتدأة، بأنّ الهمزة الواقعة أولاً أكثر من غيرها في الكلام؛ لأنّها تكون زائدة وأصلية، بخلاف الهمزة الواقعة غير أول، فإنّها لا تكون إلا أصلية في الأغلب، ولما كثر دور الهمزة الواقعة أولاً آثرت التخفيف؛ لكثرة دورها في الكلام، والعرب كثيراً ما يُغيّرون ما تردّد على ألسنتهم^(٢٦٧)، وذكر مكي أن العلة من الحذف ثقل اجتماع الكلمتين والهمزة، ولم يفعل ذلك فيما كان من كلمة؛ لخفتها، فضلاً عن أنه يؤدي إلى الإخلال بالكلام^(٢٦٨)، وذكر السمين أنّ بعضهم اشترط ألا يكون الساكن قبل الهمزة ميم الجمع، وعلّل ذلك بأن الميم تُضمّ وتوصل بواو عوضاً عن نقل الحركة؛ لأنّ الميم لا بد لها أن تتحرك في الوصل، وتحريكها بحركتها الأصلية ألزم من تحريكها بحركة الهمزة^(٢٦٩)، وقد ذكر ابن البادش أنّ بعض الأئمة كان يأخذ لورش بالنقل، وذكر أنّ هذه اللغة هي لغة قریش وكنانة^(٢٧٠).

والحق أن هذه الهمزة المحذوفة أصعب إخراجاً من غيرها، فينبغي لإخراجها إغلاق فم الحنجرة، وهو مفتوح في غيرها، وينقطع الزفير المتواصل الخروج في أثناء الكلام؛ فسبّب ذلك إسقاطها لتيسير النطق^(٢٧١)، وبسقوط الهمزة ينتقل موضع النبر من المقطع الذي كان مهموراً إلى المقطع السابق له^(٢٧٢).

(٢٦٦) ينظر: الكتاب: ٥٤٥/٣، والكشف: ٨٠/١، والنشر: ٤٠٦/١.

(٢٦٧) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٩٧.

(٢٦٨) ينظر: الكشف: ٨٥/١.

(٢٦٩) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٨٩٢-٨٩٣.

(٢٧٠) ينظر: الإقناع: ٣٨٩/١-٣٩٠.

(٢٧١) ينظر: التطور النحوي: ٣٩.

(٢٧٢) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ١٠٨.

ثالثاً: الإبدال:

١- إبدال الهمزة من الواو:

ذكر السمين حالات أبدلت فيها الهمزة من الواو، منها الحالة الخاصة بـ(الأولى)، إذ اختلف الناس فيها على أربعة مذاهب:

الأول: أن وزنها (فُعَلَى) وأصلها: (وَوَلَى) بواوَيْن فأبْدَلَتِ الأولى همزةً؛ لاجتماع واوَيْن، والإبدال هنا لازمٌ لاجتماع واوَيْن ليست ثانيتهما عارضةً^(٢٧٣)، وهذا مذهب البصريين^(٢٧٤).

وقد أشار السمين إلى أن العرب لم تبني من هذه المادّة فعلاً؛ لِثِقَلِهَا، وعلى هذا فمذكّرها، وهو: (أَوَّل)، وزنه: (أَفْعَل)^(٢٧٥).

الثاني: أن أصلها: (وَعَلَى) فأوَّها واوٌ وعينها همزةٌ ولامها لام، من: وَاَل، إذا لجأ أو بادر إلى كذا، فقلبت الكلمة بأن فُدمت عينها وأخّرت فأوَّها، ووزنها على هذا (فُعَلَى) ومذكّرها على هذا وزنه (أَفْعَل)، ولا قلب فيه؛ وذلك أن أصله: أوَّال، فأريد تخفيفه، وقياسه أن تُلقى حركة الهمزة على الواو فيقال: أوَّل، لكنهم شبَّهوا الأصلي بالزائد فأبدلوا الهمزة واوًا وادغموا فيها الواو، ولو قلبوه لقالوا: أوَّل، بهمزة محقّقة ثم ألف محضة؛ لأنهم إذا قلبوه قدّموا الهمزة ساكنةً بعد أخرى مفتوحةً فكان يجب قلبها ألفاً^(٢٧٦).

الثالث: أنها من: وَاَل أيضاً، وأصلها: وُعَلَى كما ذكر، إلا أنهم همزوا الواو كما همزوا: وُقِنَّت ووجوه، فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة، فوجب قلبها واوًا، ولا قلب في الكلمة على هذا تذكيراً ولا تانيثاً^(٢٧٧)، وهذا الرأي فيه نظر؛ لأنهم يميلون من

(٢٧٣) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٩١٢.

(٢٧٤) ينظر: شرح الشافية: ٢٠٣/٣.

(٢٧٥) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٩١٣.

(٢٧٦) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٩١٣-٩١٤.

(٢٧٧) ينظر: المصدر نفسه: ٩١٤.

الأثقل إلى الأخفِّ لا العكس، فكيف يَقلِّبون هذه الواو همزةً؛ ليجتمع همزتان، ثم يبدلون ثانيتهما واواً؟ فالميل إلى القلب أسهل.

الرابع: أنَّها من: أَل يؤول، أي لجأ، فوزنُها على هذا (فُعَلَى)، ولا قلبَ ولا إبدال، ومذكَّرها أصلُه: (أُأُول) بهمزتين ثانيتهما ساكنة، فُقَلِبَ بأن فُؤِمَّت عينُه فصار: أوأل^(٢٧٨)، فأريد تخفيفه ففُعِلَ به ما تقدَّم، وهذا عكس الوجه الثاني؛ فإنَّ المذكَّر فيه غيرُ مقلوب والمؤنث مقلوب، وهذا بالعكس، وقد أشار سيبويه إلى هذا الإبدال، واصفًا إيَّاه بغير المطرد^(٢٧٩). والإبدال يكون جائزًا إذا كانت الواو مضمومة نحو: (أجوه) في (جوه)^(٢٨٠). ويقوم هذا الإبدال على قانون السهولة والتيسير، عن طريق التخلص من الأصوات العسيرة في النطق واستبدال أصوات أخرى بها، تتطلب مجهودًا عضليًا أقل من الأصوات المُبدَلِ منها، ويمكن أن يدخلَ تحتَ ما يُعرَفُ بالمخالفة المتصلة المدبرة^(٢٨١).

٢ - إبدال الهمزة من الياء:

مثَّلَ السمين لهذا الإبدال، ب جاءٍ والأصل: جايئ فأبدلت الياء همزة، كما أبدلت في بايع، فصار: جا بٌ ءُ بهمزتين، ثم أبدلت الثانية ياءً فصار: جاءٍ، كقاضي^(٢٨٢)، ويلحظ أنه حمل إبدال الياء همزة في (جايئ) على إبدالها في (بايع) على وزن (فاعِل) وتصبح بعد الإبدال (بائع)، فوزن (جاءٍ) هو (فاعِ) والأصل فيه: (جايئ) على وزن (فاعل) حدث فيه إبدالان متواليان، أولهما: إبدال الياء همزة، والثاني: إبدال الهمزة الثانية ياء، ثم أُعلِّ إعلال الاسم المنقوص بحذف يائه نحو:

(٢٧٨) ينظر: المصدر نفسه: ٩١٤.

(٢٧٩) الكتاب: ٣٣١/٤.

(٢٨٠) ينظر: الأصول: ٣٠٥/٣.

(٢٨١) ينظر: التطور النحوي: ٣٠.

(٢٨٢) ينظر: العقد النضيد، تح: أيمن سويد: ٧٨٩.

قاضي، وهذا مذهب جمهور العلماء، ورأى الخليل أن وزن (جاءٍ) هو (فالٍ) والأصل فيه (جايئ) حدث فيه قلب مكاني، فقُدّمت الهمزة على الياء فصار (جائي) على وزن (فَالع)، ثم أُعلت ياءه كالإعلال في (قاضي) (٢٨٣)، أمّا سيبويه فكان له تعليل آخر من هذا الإبدال بأنّه جاء حملاً على إبدال الياء همزة، إذ تطرفت الياء بعد ألف زائدة نحو: (قضاء) والأصل: (قضاي) (٢٨٤).

وقد يُفسَّرُ بأنَّ النطق بصيغة اسم الفاعل من الثلاثي الأجوف نحو: (بايع) يؤدي إلى ظهور مزدوج صوتي في وسط الكلمة مكون من الياء اللينة والكسرة، وهذا المزدوج يفرُّ منه العربي لثقله على اللسان لما به من عسر لتوالي ياء لينة وكسرة، وهذه الكراهة تفسر حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الياء همزة، فاسم الفاعل من الفعل الأجوف (بايع) يصبح: (بائع)، ورُبَّمَا يُفسَّرُ، أيضًا، بأنَّ ما حدث في (بايع)، إنّما هو هروب الناطق من تتابع ثلاث حركات، فهَمَزَ أَوَّلَ المقطع الثاني؛ للتخفيف من ثقل هذا التتابع. ولا يُعدُّ هذا الأمر من قبيل الإبدال؛ لعدم وجود علاقة صوتية بين الهمزة والياء، وإنّما هو نوع من التعويض الموقعي (٢٨٥).

(٢٨٣) ينظر: الكتاب: ٣٧٧/٤، والمنصف: ٤٠/٢-٤٣.

(٢٨٤) ينظر: الكتاب: ٣٤٨/٤.

(٢٨٥) ينظر: العربية الفصحى: ٦٢، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨٥.

مصادر البحث ومراجعته

- القرآن الكريم .

- الإبدال ، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ) ، تح : عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي ، دمشق ، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع ، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت ٦٦٥هـ) ، تح : إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء) ، الدكتور: عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الإدغام الكبير في القرآن ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تح : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تح : الدكتور رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط ١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الأصوات اللغوية ، الدكتور : إبراهيم أنيس ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٧١م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تح : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الإقناع في القراءات السبع ، أبو جعفر أحمد علي بن الباذش (ت ٥٤٠هـ) ، تح : الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .
- الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشرق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تح : الدكتور موسى بناي العليبي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .

- البحث الصوتي عند الكوفيين ، علاء حسين علي الخالدي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، تح : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وزكريا عبد المجيد النوقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- التبصرة في القراءات السبع ، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : محمد غوث الندوي ، دار السلفية ، الهند ، ط٢ ، ١٩٨٢م .
- التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري (من نحاة القرن الرابع) ، تح : الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٢م .
- التطور اللغوي (مظاهره وعلمه وقوانينه) ، الدكتور : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- التطور النحوي للغة العربية ، براجستراسر ، أخرجه وصحّحه وعلّ عليه : الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- التكملة ، أبو علي الفارسي ، تح : الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨١م .
- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تح : الدكتور حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة ، الإمارات - الشارقة ، ط١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي المعروف بابن أم القاسم (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : الدكتور : عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م .
- جامع البيان في القراءات السبع ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تح: عبد المهيمن الطحّان، رسالة ماجستير، قسم الأصول-جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ.
- جمال القراء وكمال الإقراء ، علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٥٦هـ)، تح : الدكتور علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- جهود الكوفيون في علم الأصوات ، الدكتور : خليل إبراهيم العطية ، مجلة كلية الآداب - جامعة البصرة ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- حُجَّة القراءات ، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣ هـ) ، تح : الدكتور سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الحجة في القراءات السبع : الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠ هـ)، تح : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق - بيروت ، ط٤ ، ١٤٠١ هـ .
- الحُجَّة للقراء السبعة أئمة الأمصار ، أبو علي الفارسي الحسن بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢ هـ) ، تح : الدكتور محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت .
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، الدكتور : غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، عمان ، ط٢ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، الدكتور حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٠ م .
- دراسة الصوت اللغوي ، الدكتور أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ، ترجمة : صالح القرمادي ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة تونس، ١٩٦٦ م .
- الروضة في القراءات الإحدى عشرة ، لأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكيّ البغدادي (ت ٤٣٨ هـ) ، رسالة ماجستير ، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، تح: عبد الله بن محمد السليمان، ١٤١٦ هـ .

- السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تح: الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- سرّ صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ، تح: الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاسترأبادي ، تح : الدكتور محمد نور الحسن والدكتور محمد الزفزاف والدكتور محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- شرح صوتيات سيبويه ، عبد المنعم الناصر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٢م .
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
- شرح المقدّمة الجزرية ، الدكتور : غانم قدوري الحمد ، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدّة ، ط١ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت ٣٩٥هـ) ، تح : عمر فاروق الطّبّاع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- العربية الفصحى (نحو بناء لغوي جديد) ، هنري فليش ، ترجمة : الدكتور عبد الصبور شاهين ، دار المشرق ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
- العقد النضيدة في شرح القصيد، للسمين الحلبي، دراسة وتحقيق: د. أيمن رشدي سويد، من أول الكتاب إلى أول باب الإمالة، دار نور المكتبات، جدة - المملكة العربية السعودية، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- العقد النضيد في شرح القصيد، للسمين الحلبي، دراسة وتحقيق: أحمد بن علي بن حيان حريصي ، رسالة ماجستير ، من باب الإمالة إلى آخر اللامات ، جامعة أم القرى ، كلية الدعوة وأصول الدين ، ٢٠٠٣م .

- علم الأصوات عند سيوييه وعندنا ، آرتورشاده ، تعليق : الدكتور صبيح التميمي ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، ١٩٩٠م .
- علم اللغة العام (الأصوات) ، الدكتور كمال محمد بشر ، دار المعارف ، مصر ، ط٤ ، ١٩٧٥م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، طبعة جديدة اعتمدت على طبعة برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
- في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المدّ العربية) ، الدكتور غالب فاضل المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٤م .
- في اللهجات العربية ، الدكتور : إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٤ ، ١٩٧٣م .
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، الدكتور عبد الصبور شاهين ، دار القلم ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٦م .
- الكتاب ، سيوييه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، طبعتان ، الأولى : تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، تح : عبد الرزاق المهدي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .
- الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تح : الدكتور محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- اللباب في علل البناء وإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) ، تح : غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان ، دمشق ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٩٥م .

- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، الدكتور غالب فاضل المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، الجمهورية العراقية ، ١٩٧٨ م .
- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، الدكتورة نور الهدى لوشن ، المكتب الجامعي الحديث ، جامعة الشارقة ، ٢٠٠٨ م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح : علي النجدي ناصف ، وعبد الحلیم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء كتب السنة ، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- المدخل إلى علم أصوات العربية ، الدكتور غانم قدوري الحمد ، مطبعة المجتمع العلمي ، بغداد ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- المدخل في علم الأصوات المقارن ، صلاح حسنين ، مكتبة الآداب ، د.ط ، ٢٠٠٦ م .
- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر ، أبو الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري (ت ٥٥٠هـ) ، تح : الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- معاني القرآن ، الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت ٢١٥هـ) ، دراسة وتحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- معجم علم الأصوات ، الدكتور محمد علي الخولي ، دار الفلاح ، الأردن ، ١٩٨٨ م .
- المقنضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ١٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- الممتع في التصريف ، ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تح: الدكتور فخر الدين قباوة ، الدار العربية للكتاب ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦ م.

- مناهج البحث في اللغة ، الدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط ٢ ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري (ت ٢٤٧هـ) ، تح : الدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور عبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت ٤٦١هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (المتوفى بعد ٥٦٥هـ) ، تحقيق ودراسة: عمر حمدان الكبيسي، أطروحة دكتوراه ، كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ، ١٤٠٨ هـ .
- النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، تقديم : علي محمد الضباع ، خرّج آياته : زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- الوجيز في فقه اللغة ، الدكتور محمد الأنطاكي ، دار الشرق ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٦٩ م.
- الوقف في العربية على ضوء اللسانيات ، الدكتور عبد البديع النيرباني ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م .